ما أسباب انحسار دور بعض المصارف الخاصة ؟

8

الضرائب تربك بريطانيا وشركات نفط بحر الشمال

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

إلغاء الضرائب أم إعادة هيكلتها ؟

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

أكد عدد من الخبراء والاكاديميين العراقيين ان تفعيل القطاعات الانتاجية بهدف حماية المنتجات المحلية من جهة والمستهلك من جهة اخرى ضروري لمواجهة ظاهرة الاغراق السلعي بشتى انواع السلع الرديئة والمخالفة لشروط السلامة ومواصفات الجودة العالمية ،فضلا عن تاثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية ،مما ينعكس سلبيا على مستوى اداء القطاعين الحكومي والخاص وتاثيراتها على برامج التنمية الشاملة لغرض مواكبة التطورات الحاصلة في العالم .

خبراء اقتصاديون : حماية المنتج المحلي ضرورة لمواجهة ظاهرة الإغراق السلعي

بغداد /علي الكاتب

وقال الدكتور سالم محمد عبود الباحث في مركز ابحاث السوق وحماية المستهلك :ان بناء الاقتصاد الوطني يستلزم توفير الموارد وتوظيفها بالشكل الذي يحقق التنمية والرفاهية ،حيث ان بناء قاعدة صناعية بمختلف المستويات للاسهام في تحقيق الامن الغذائي واشباع حاجات المواطنين بصورة كاملة، مشيراً الى انه لطالما تتعرض اقتصاديات البلد لمختلف التحديات سواء كانت الداخلية ام الخارجية ،والتي تمثل ظاهرة الاغراق السلعي احدى تلك التحديات التي يعانيها الكثير من البلدان ،خاصة في ظل وجود ضعف واضح في عملية الانتاج والرقابة ومع زيادة الحاجة الى عدد من المنتجات في ظل عدم وجود قوانين تنظم عملية الاستيراد والتصدير .

واضاف ان المشكلة لا تكمن بالاغراق بحد ذاته وانما بما تمثله من تاثيرات مختلفة وما يترتب عليها من هدر واضح في الموارد البشرية والتسبب في ظهور مشكلات البطالة بمختلف انواعها وتفاقمها وما ينجم عنها من اثار اقتصادية واجتماعية وامنية ،لذا لاننظر الى ظاهرة الاغراق السلعي كحالة اقتصادية فقط بل من منظور ستراتيجي لمستقبل التنمية البشرية وما تتطلبه عملية توظيف رؤوس الاموال .

وتابع الباحث الاقتصادي ان الاقتصاد العراقي بعد احداث سنة ٢٠٠٣ اصبح مكشوفا ويعاني ضعف قدرته على تكوين قاعدة وطنية لتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية مع ضعف القدرة في المنافسة ،سواء من حيث الجودة ومستوى الاسعار ،مما حد بشكل كبير من الحركة الانتاجية وفاقم من ظاهرة البطالة ،وهو طبيعي سينعكس بشكل مباشر على زيادة مستويات الجريمة واهتزاز العلاقات الاجتماعية ،علما ان العراق حاليا مستهدف بشكل كبير بهدف جعله ذا هيكل اقتصادي وسياسي واجتماعي غير متوازن ، من اجل نهب ثرواته واستهلاك موارده وجعله مجرد سوق استهلاكية للبضائع الاجنبية .

واوضح ان دراسة الواقع العراقي في ظل اشكالية الارهاب وما نجم عنها من تدمير للانسان العراقي وموارده المالية من خلال المؤشرات التي تقدمها الجهات المسؤولة، وهي ان سياسة الاغراق السلعي ظاهرة تقوم بتخريب اقتصاديات الدول ،وخاصة في ظل الاوضاع الراهنة غير المتوازنة ،كما ان ظاهرة الاغراق السلعي ليست فقط ذات اتجاه اقتصادي او سلعي فقط بل ان هناك اهدافا اخرى في السيطرة على السوق العراقية واضعاف مقدرات الدولة الاقتصادية ، كما ان ظاهرة الاغراق السلعي لاتضعف القاعدة الصناعية للبلاد فقط بل تسهم في اضعاف حجم الانتاج لمختلف القطاعات، مما يستلزم الاستغناء عن الايدي العاملة واستفحال ظاهرة البطالة وهي لاتعني فقط فقدان امكانية التوظيف في الموارد بل حدوث خسارة في ستراتيجية الدولة ومستقبلها بشكل عام ،كما ان وجود قوى عاملة غير مستخدمة بشكل افضل بالعملية الانتاجية وغير المستخدمة في حركة البناء التي ستنعكس على مقدرات الدولة الذاتية من جانب ، وماينعكس على قيمة الفرد وسيكولوجية ادائه بهدف عدم الاحساس بالقيمة الاعتبارية بل يكون ضمن دائرة الاحباط من جانب اخر .

وبين انه بهدف ايجاد الصيغ والاساليب من اجل بناء ستراتيجية وطنية لتعزيز الاقتصاد الوطني وحماية منظومة الامن وتفعيل قيمة الموارد البشرية ،الامر الذي يتطلب ضرورة بناء سياسة اقتصادية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ،وتطوير المؤسسات العراقية وتفعيل دورها من خلال بناء قاعدة صناعية متكاملة ،خاصة للصناعات الحيوية ذات المساس المباشر بالصناعات الغذائية والملابس ، وتطوير انشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودعمها بما يعزز سد الاحتياجات وتشغيل القوى العاملة ، ووضع سياسة متكاملة للاستيراد وفرض الضرائب المطلوبة وتفعيل الدور الرقابي للدولة بما يحمي المنتجات الوطنية ، وكذلك دعم القطاع الخاص وتوسيع ادوات المشاركة بما يوسع دائرة المنتجات ذات المزايا التنافسية والمواصفات التي تشبع حاجات المستهلكين .

فيما قال الخبير الاقتصادي في جامعة بغداد الدكتور خليل اسماعيل خليل: انه عندما يتعرض اقتصاد اي بلد من البلدان الى خطر الاغراق السلعي تكون مسؤولية الحكومة اتخاذ الوسائل المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر ،ولعل انتشار الادوية من عدة مناشئ في السوق المحلية اكبر دلالة على وجود هذه الظاهرة ،وهو يعد ايضا سببا في تراجع صناعة الدواء في العراق خلال السنوات الثمانية الماضية ،الا ان ذلك بحاجة الى دراسة مستفيضة للوقوف على حقيقة وجود الاغراق السلعي في هذا المجال .

واضاف من الواضح ان تجارة الادوية ومع انتشار مختلف الادوية في السوق المحلية ،ليصبح الدواء معروضا للبيع على قارعة الطريق من دون وجود رقابة حقيقية ،كما ان هناك ادوية مغشوشة عن كونها ستكون سببا في تدهور صحة المرضى وحدوث اثار جانبية ،والتاثير الاكبر اقتصاديا على الصناعة الدوائية المحلية شأنها شأن بقية القطاعات الصناعية من وجود منافس من السلع المستوردة وباسعار متدنية ، الامر الذي يتطلب ايجاد المعالجات المطلوبة والاسراع في تنفيذها .

واكد الخبير الاقتصادي في جامعة بغداد ان السياستين التجارية والمالية بلا شك لها دور مهم في مواجهة ظاهرة الاغراق السلعي في عموم القطاعات الصناعية بشكل عام وفي قطاع صناعة الادوية بشكل خاص ،فضلا عن ان الادوات الاخرى التي من الممكن اعتمادها في مواجهة هذه الظاهرة ومنها الرقابة المباشرة على بيع وتداول الادوية .

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية في مركز ابحاث السوق سهام كامل محمد: ان القطاع الزراعي يعاني بعد سنة ٢٠٠٣ ظاهرة اقتصادية خطيرة استشرت في السوق العراقية، وهي ظاهرة الاغراق السلعي التي تسببت في توريد المنتجات الزراعية من دون ضوابط وقوانين من شأنها حماية المنتجات المحلية والمستهلكين على حد سواء ،الامر الذي ادى الى تراجع مستويات انتاج الخضراوات والفواكه وخاصة محصولي الطماطا والبطاطا ،خاصة بعد ان كان الانتاج المحلي يسد حوالي ٨٠٪ من احتياجات المستهلك العراقي .

واضافت مايلاحظ ان انتاج هذين المحصولين يعاني التذبذب خلال سنوات ١٩٩٠- ٢٠٠٨ خاصة بعد سنة ٢٠٠٣ ،كما ان حصة المواطن من الانتاج المحلي منها منخفضة جدا ، مع السيطرة على الاستيرادات من قبل الدولة على وفق ضوابط وقوانين تحمي المنتج المحلي والمستهلك على حد سواء ،اما بعد سنة ٢٠٠٣ فلقد شهدت السوق العراقية انفتاحا كبيرا على السلع المستوردة وخاصة المنتجات الزراعية منها ، بظاهرة توصف بالفوضى التجارية والترويج للسلع المستوردة ،والتي تكون دائما ذات نوعية رديئة ورخيصة الثمن ،مما ادى الى منافستها المنتجات المحلية التي تاثرت كثيرا بالسياسات الزراعية التي تم تطبيقها بما يؤثر سلبيا على القطاع الزراعي .

واشارت الى ان السياسات الزراعية الخاطئة وتزامنها مع السماح لدخول المستورد الى السوق المحلية القى بظلاله على تراجع الانتاج الزراعي وهجرة الفلاحين لاراضيهم وتركهم تلك الاراضي والتوجه نحو المدن ليصبح الفلاح مستهلكا بعد ان كان منتجا ، ولذلك ولقلة الانتاج المحلي في الفترة الحالية اسهم في زيادة قيمة الاستيرادات العشوائية .

ولفتت الى ان الوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ينبغي ان يكون من خلال تدخل الدولة في وضع السياسات الزراعية المتطورة واعتماد الانظمة الزراعية الحديثة لغرض تنمية القطاع الزراعي وتمكينه من منافسة السلع المستوردة التي تشبعت بها اسواقنا المحلية ، مع ضرورة رفع نسبة التخصيصات المالية الموجهة نحو القطاع الزراعي ،حيث ان النسبة الحالية تبلغ ١٢٪ من اجمالي التخصيصات ،في حين ان نسبة المصروف الفعلي منها لاتتجاوز ال ٦٨٪ ،كما ان تطبيق الاجندة الزراعية بهدف تنظيم عمليات استيراد الفواكه والخضراوات باعتبارها خارطة طريق لتحديد مواسم الانتاج للمحاصيل المهمة من الخضراوات والفواكه ،وبالتالي تحديد السلع المستوردة ،بحيث يؤدي الى تقارب العرض والطلب وتحسين الاسعار وتشجيع الزراعة المحلية ،وتبني التقانات الحديثة في انتاج الخضراوات لغرض زيادة غلة الدونم الواحد وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي بشكل عام .

فيما قالت الخبيرة الاقتصادية صفا عباس: ان العراق شهد منذ سنة ٢٠٠٣ واقعا اقتصاديا اختلف كثيرا عما عهدناه من قبل ، وهو الواقع الذي املته سياسات الاستيراد المنفلت او مايسمى بالاستيراد المفتوح ليصبح واقعنا الاقتصادي الجديد بمنأى عن المألوف على وفق المفاهيم الاقتصادية التي تشير الى دور الدولة الرقابي الجديد في ظل التوجه نحو اقتصاديات السوق ،وتدخلها في حماية الانتاج المحلي باتجاه حماية الاقتصاد الوطني متى تطلب الامر ذلك .

واضافت ان هذا الواقع افرز لنا مجموعة كبيرة من الظواهر التي تاتي في مقدمتها ظاهرة الاغراق السلعي التي انسحبت على مجمل السلع وبمختلف انواعها في الاسواق المحلية ليعدها البعض سابقة لم تشهدها اية سوق من اسواق الدول الاخرى ،بما فيها تلك التي شهدت انتكاسات اقتصادية كبيرة او تلك التي خرجت من الحروب .

وتابعت من حيث النتائج الاولية لظاهرة الاغراق السلعي تكون مصلحة المستهلكين الاجانب على حساب المستهلكين المحليين ،على اساس انه اسلوب يقوم عليه كبار المنتجين عندما يكتشفون ان توقعاتهم على الطلب كانت خاطئة ،وان هناك كمية من السلع فائضة عن احتياجات السوق المحلي ،ليكون الدافع اصرار هؤلاء المنتجين للابقاء على الحد الادنى من ارباحهم الاحتكارية ،وذلك من خلال تخلصهم من هذا الفائض في السوق الاجنبية وباسعار اقل بكثير مما هي عليه في اسواق البلد المنتج .

واشارت الى ان ذلك يعني ان تلك السلع تصل الى اسواقنا وهي عبارة عن سلع ذات مواصفات للجودة ومماثلة لمواصفات تلك السلع المعروضة في اسواق الدولة المنتجة ،بيد ان الواقع يشير الى خلاف ذلك الواقع حيث تم اغراق الاسواق بسلع ومنتجات ما انزل الغش الصناعي بها من رداءة وسوء ، مع اتباع المنتجين الاجانب لسياسة فقر السوق المحلية من جراء سنوات الحصار الاقتصادي الطويلة وانعدام البنية الانتاجية المنافسة ،حيث كانت سياسة الاغراق السلعي وسيلة فعالة لاجتذاب الاسواق الاجنبية التي لم تكن محمية في حينها ،اذ جرت العادة ان يلجأ المنتجون الى طريقة الاغراق فيحتفظون باسعار مخفضة لمنتجاتهم في السوق الاجنبية الى حين اخراج المنتجين المحليين من دائرة المنافسة في ذلك السوق .

وقالت وبعد ذلك يقوم التجار الاجانب برفع الاسعار بهدف زيادة ارباحهم ،عند تحقق الاحتكار لهم في ذلك السوق بشكل كامل او جزئي ،وما تتبع ذلك من انعكاسات سلبية من جراء معاناة منتجي السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة والمطبق عليها اسلوب الاغراق السلعي ،الامر الذي يتطلب تشريع قانون لحماية المنتجات الوطنية يهدف في جملة مايهدف اليه هو مواجهة ظاهرة الاغراق السلعي .

الدكتور خليل اسماعيل عاد للقول: ان العمل بقانون التعرفة الجمركية له اهمية في حماية السوق المحلية من دخول بضائع رديئة ومن مناشئ غير معترف بها ،وان هذا القانون سيدفع باتجاه زيادة الانتاج المحلي من السلع والمواد ،وبالتالي تفعيل الواقع الصناعي الذي عانى كثيرا نتيجة فتح الحدود على مصراعيها امام السلع والمواد الرديئة ،وان قانون التعرفة الجمركية يعد امرا حتميا في ظل مساعي العراق للانظمام الى منظمة التجارة العالمية وهو مطلب ضروري لتقوية مفاصل كثيرة في الاقتصاد الوطني .

واضاف ان القانون المذكور بامكانه التأثير في عدة نواح حياتية ،غير انه سيسهم في زيادة ايرادات الدولة وتوقية القطاع الانتاجي في العراق بشكل عام ،وان زيادة التعرفة سيؤثر ايجابيا على القطاعات الانتاجية المهمة في البلاد ،لاسيما الصناعية والزراعية منها مع الاسهام في القضاء على البطالة ، الامر الذي من شأنه تقييد الواردات وفرض رسوم جمركية على الاف السلع بهدف القضاء على مايصفه المتخصصون بتدفق المنتجات المنخفضة الجودة الى البلاد ومساعدة الصناعة المحلية على المنافسة .

واوضح انه وبالرغم من اهمية تطبيق هذا القانون الذي سيصب بلا شك بشكل ايجابي في مصلحة الاقتصاد العراقي والنهوض بواقع المنتجات المحلية ويضمن ايضا دخول البضائع الجيدة ويقلل من ظاهرة اغراق الاسواق المحلية بالبضائع متعددة المناشئ ،والتي نأمل ان لايقع عبؤها الضريبي المفروض على السلع والخدمات الواردة على كاهل المستهلك العراقي .

ومن الجدير بالذكر مركز ابحاث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد كان قد عقد في وقت سابق المؤتمر العلمي الخامس لحماية المنتجات الوطنية من سياسة الاغراق السلعي وتحت شعار (اختيار المستهلك لمنتجاتنا الوطنية يساهم في الحد من اثار الاغراق) تناول عددا من الابحاث المتخصصة في مجالات حماية الصناعة الوطنية وواقع القطاع الاقتصادي والصناعي والزراعي والتجاري في ظل ظاهرة الاغراق السلعي واثارها على البطالة والامن الوطني ودور القطاع الخاص ودور وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة ،والامن الغذائي وحجم الانفاق الاسري في ظل الاغراق السلعي ،وسياسات الاستيراد وحماية المستهلك ،ومدى فاعلية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغيرها من الابحاث المختصة بهذا الشأن .

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الفساد يعطل النمو الاقتصادي ..

إياد مهدي عباس

يعاني الكثير من الدول مشكلة تفشي الفساد المالي والإداري و جميع أنواع الفساد الأخرى على اختلاف أنواعه ومسمياته ومدى تأثيره وحجمه الذي يتوقف على التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات التي تعاني هذه الآفة الخطيرة والذي دفع الدول والحكومات الى البحث عن السبل الكفيلة لإيقاف هذا الداء وذلك لخطورة آثاره الاقتصادية عندما يستشري في دولة ما،لاسيما وانه اخذ بالانتشار في الفترة الأخيرة بسرعة كبيرة في العراق ودول أخرى كثيرة .

وتوجد هناك تعريفات كثيرة للفساد الاقتصادي وجدنا أهمها هو انه "سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة " ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه ، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية،، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام . كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص ، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة،إما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة ،أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة ونحو ذلك ، وبالتالي فإنه أقل فساداً من الأول.

ولابد من الإشارة هنا الى ان الفساد يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي من خلال عمله على تخفيض الحوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء ،فالرشوة مثلا عندما تدفع للموظف في مؤسسات الدولة او للمسؤول الذي يعمل لدى الحكومة فإنها ستضاف بالتالي الى إجمالي التكلفة التي ستدفع للمشروع الأمر الذي يؤدي الى زيادة التكاليف التي سيتحملها الاقتصاد المحلي وسيعطي العذر والمبرر لمنفذي المشاريع لكي يتلاعبوا بالمواصفات العامة للمشروع والتي تم الاتفاق عليها حسب العقود المبرمة بين الحكومة والطرف الفائز بالمناقصة وهذا سينعكس بالتأكيد على درجة الجودة في البنية الأساسية للمشاريع والخدمات المقدمة من هذه الشركات بصورة عامة وسيخفض من إيرادات الضرائب ويغري الموظفين الأكفاء الى الانحدار في هذا المنزلق سعيا للربح المادي عن طريق الفساد .

ومن الجدير بالذكر ان الفساد له آثار على الإنفاق الحكومي وتخصيصاته ليساهم في تدني مستوى النفع من هذا الإنفاق حيث يؤدي انتشار الفساد الى تحول الجهات المسؤولة عن اختيار المشاريع الى الإنفاق في القطاعات التي تدر أرباحا اكبر بغض النظر عن الأولويات التي ينظر اليها المجتمع وستتجه الأموال وتخصص في المجالات الظاهرية غير المهمة والابتعاد عن القطاعات التي هي بأمس الحاجة للدعم كالصناعة والزراعة والإسكان والكهرباء وقطاعات أخرى لم تأخذ الأولوية منذ سنوات لهذا نشهد تأخر الانجاز في هذه المشاريع وخاصة الكهرباء التي لم يتقدم إنتاجها منذ ٢٠٠٣ لحد الآن الا بدرجة قليلة لا تكاد تذكر بالرغم من الأموال الكبيرة التي خصصت لها عبر السنوات الماضية .

وبالتالي سنشهد ان المناقصات ستذهب الى جهات متنفذة بعيدا عن الكفاءة وستقوم هذه الجهات الفاسدة باستيراد المواد الخاصة بالمشاريع من جهات تحددها هي بغياب المراقبة على جودة المواد ودرجة كفاءة التنفيذ للمشاريع التي تقوم بها هذه الجهات التي ستسلم المشاريع للجهات الفاسدة بأدنى المواصفات دون الخضوع للمحاسبة والفحص حسب المعايير المتفق عليها في العقود .

من هنا لا بد من العمل على الحد من انتشار هذه الآفة الخطيرة في مجتمعنا من خلال تشريع القوانين الرقابية الصارمة وفرض العقوبات ومن جانب آخر العمل على التوعية والتنوير وخلق مؤسسات ديمقراطية وهيئات للرقابة ومنحها الصلاحيات اللازمة لمراقبة المؤسسات والأفراد ونقصد هنا هيئة النزاهة وباقي المؤسسات الرقابية التي يجب ان تحظى بالدعم الكبير والاستقلالية الحقيقية لتتمكن من انجاز عملها بأفضل صورة ولقد سجلت هذه الهيئة نجاحات جيدة على مدى عملها الماضي ، بالإضافة إلى الحاجة الى دور منظمات المجتمع المدني والإعلام الوطني في نشر مفاهيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد بكل الطرق وخاصة عبر ترسيخ مفاهيم النزاهة في المناهج المدرسية ليتعلمها أطفالنا منذ الصغر لنتخلص من هذا الداء الخطير ونحمي مجتمعنا واقتصادنا من تبعاته . .

تركيا القوة الاقتصادية القادمة

محمد عبد الأمير عبد

حفل العالم بتجارب اقتصادية ناجحة ، تمكنت من صنع اقتصاد قوي لبلدان ظلت تعاني حقب طويلة تداعيات اقتصادية أثرت بشكل كبير على واقع مجتمعاتها .

ولعل تركيا الدولة القريبة جدا منا جغرافيا وتاريخيا تمثل النموذج الرائع في تحقيق قفزات كبيرة في سنوات قليلة ، ونستطيع أن نختصر ما تحقق من تنمية اقتصادية في تركيا في السنوات الماضية من خلال عنوان واحد، وهو معدل دخل الفرد بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، حيث قفز هذا الدخل من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠٠٠٠ دولار، وأصبحت الفجوة بين أعلى دخل لـ ٢٠٪ من المجتمع التركي وأقل دخل لـ ٢٠٪ منه تدنت إلى أقل من ٧٪.

وهناك عنوان آخر وهو الصادرات التركية التي زادت من ٣٠ مليار دولار إلى ١٣٠ مليار دولار في الفترة ذاتها الممتدة من عام ٢٠٠٤ –٢٠٠٨ وهذا ما يؤكد صواب البناء الاقتصادي في تركيا وانفتاحها على مختلف أسواق العالم وفي مقدمتها الأسواق العربية.

لقد كان الوضع الاقتصادي التركي بائسًا، وكان الانهيار التجاري والمالي لتركيا معلومًا للجميع، واستطاعت في سنواته القليلة أن تقفز بالناتج المحلي الإجمالي من ١٨١ مليار دولار ليصل إلى ٤٠٠ مليار دولار.

وعلى مستوى معدل النمو السنوي للدولة، فقد حققت تركيا نموًا مستمرًا بين ٥ و٨٪ في السنة لأكثر من خمس سنوات حتى الآن، لتأتي تركيا بعد بلجيكا والسويد مباشرة في معدلات التنمية في القارة الأوربية.

وأصبح الاقتصاد التركي أكبر اقتصاد إسلامي على الإطلاق، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذا تحقق دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، ما يجعل الأتراك يحلمون بإنجاز أكبر بكثير لو تحقق حلم الانضمام للاتحاد الأوربي.

الاقتصاد التركي أصبح بشهادة خبراء الاقتصاد العالميين، أكبر اقتصاد في شرق المتوسط وجنوب شرق أوربا والشرق الأوسط ومنطقة القوقاز، ورغم أنهم يَرَوْن أنَّ هذا النمو ما زال هشًا وقد يتم عرقلته، لكن ما يبعث على الثقة والتفاؤل هو أن التقدم مستمرّ نحو الأمام وليس للخلف، وباستحضار ما لدى تركيا من إمكانات الموقع الجغرافي المتميز وأنها أكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم، يؤكد الخبراء أنَّ الاقتصاد التركي بات يشكّل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية وقيادية في ظل اقتصاديات هشة وغير قوية تحيط به سواء في الجوار الأوربي الذي تأثر بأزمات منطقة اليورو أم في الجنوب عبر العرب وإيران والذي تأثر بالهزات السياسية.

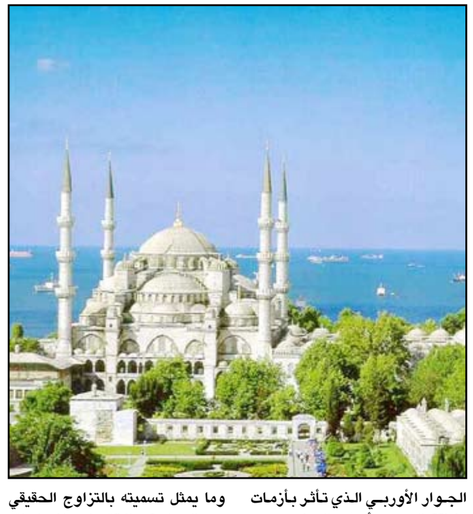

وبالتالي فإن ما يمكننا استنتاجه بأن الاقتصاد التركي قائم على سياسة متوازنة تتبعها تركيا في عهد أردوغان تسمح لها بالتحرك السياسي – الاقتصادي بمسارات ثابتة ومتوازنة وما يمثل تسميته بالتزاوج الحقيقي بين السياسة والاقتصاد وانعكاساته على رفاهية وتقدم المجتمع التركي ومعدلات النمو وتقلص البطالة أو انعدامها خاصة وإن اقتصاد تركيا متنوع ما بين الصناعة والزراعة والسياحة والصادرات التجارية الكبيرة .

وهذا ما جعل الاقتصاد التركي يحتل المركز السابع أوربيا والسابع عشر عالميا في فترة قياسية، ما جعل الكثير من المراقبين يتوقعون مركزا مرموقا لتركيا في العالم في السنوات القليلة القادمة .

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشكل وضعا اقتصاديا مهما على المستوى العالمي لأسباب عديدة أولها زيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع.

والجانب الثاني أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوربا وأسيا وإفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنفتح على العالم. الجانب الثالث يتمثل كما اشرنا لزيادة صادرات الدولة من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوربية الأكثر تطورا، ويباع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى.

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

إلغاء الضرائب أم إعادة هيكلتها ؟

ثامر الهيمص

لعل ما يغري تناول هذا الموضوع هو إلغاء الضرائب العقارية في كردستان أخيرا"وبما أن ضريبتي العقار والدخل من أكبر واهم الضرائب. وحسب أغلب التقارير سواء من النزاهة أم غيرها فأن مشكلة دوائر الضريبة تكاد تكون مزمنة، حيث المسألة ليست مسألة ضعاف النفوس أو القاء الكرة في ملعب المواطن أو الجهات الإعلامية والرقابية، وفي ضوء ذلك، أن جميع اسباب الفساد متوفرة، في هذا النشاط تفاصيل كثيرة أولا" كما أن القضايا مختلفة والمراجعين على مستويات متعددة إضافة الى محترفي المتابعة من دلالين ومعقبين .

وأن الضرر المترتب على سوء الادارة والفساد وضعف الاداء في دوائر الضريبة كبير جدا" على النشاط الاقتصادي عموما" سواء كان وطنيا" أم أجنبيا" .

في حين المفروض أن تكون الضريبة اداة من ادوات النمو الاقتصادي فيما اذا أحسن توجيهها ، ولتصبح موردا" محترما" سياسيا" واجتماعيا" ليدعي المواطن بكل جدارة أنه دافع ضرائب ، وفي كل الاحوال ، وبما أن موظفي الضريبة الفاسدين ليسوا وحدهم ضعاف نفوس ، لذلك لايمكن حل مشكلتهم مع المراجع بنصب الافخاخ لهم فقط كما أن الروتين في تحصيل الضريبة وهامش المخنمين يلعب دورا" اساسيا" في المساومة والرشوة .

أذاً الطريقة التقليدية والبوليسية ليست حلا" مادامت العوامل الموضوعية متوفرة أن لم نقل أنها في تزايد حيث أننا نقبل على استثمار وحراك اقتصادي غير مسبوق ،

لذلك أننا امام حلول هي مايلي :-

أولا : الغاء الضريبة وخصوصا" ضريبة الدخل والعقار والضريبة على الاموال المنقولة ، وذلك من باب تسهيل حركة رؤوس الاموال وسرعة تداولها وانتقالها، لتصبح مثلا الدور السكنية من اموال ثابتة شبه مجمدة الى رساميل متحركة وبمرونة لاقامة مشاريع صغيرة أو شراكات في مشاريع أكبر لقاء رهنها أو بيعها .

وهكذا لبقية الامـلاك المنقولة وغير المنقولة، علما" أن الوارد من الضريبة الى الميزانية العامة لايتجاوز ال ١ ٪ حيث التمويل الاساسي لها هي موارد النفط .

وفي هذه الحالة نحول هذه الضرائب التي نعاني مشاكلها الى مجرد رسوم ثابتة بسيطة كمؤشرات أحصائية نستطيع التحكم بها وبناء سياسات رصينة في ضوئها .

ثانيا : اذا كان ولابد من وجود هذه الضريبة كرمز تاريخي لمساهمة المواطن في التعبير عن مواطنته لابد من اعادة هيكلة هذا الجهاز المتقادم مثل شبكتنا الكهربائية ، ويتم ذلك عبر حصر المراجعة له من خلال مكاتب قانونية ولايجوز فتح هذا المكتب الا باسم محام ، مثل الصدليات ويتحمل هذا المكتب كل تبعات العمل وتوضع ضوابط له حتى فصل ذلك المحامي من نقابة المحامين ويوضع في القائمة السوداء ، وبذلك يتم حصر عدد المراجعين المحترفين والهواة ، يضاف الى ذلك اعادة النظر بالقوانين الضريبة بحيث فقط تخدم البيئة الاستثمارية أولا ، والحد من مشكلة التحاسب الضريبي الذي هو في الغالب عملية مساومة بين الحد الاعلى للضريبة والحد الادنى الذي يسعى المكلف اليه بالتعاون مع المخمن وهنا العقدة والاشكال .

ثالثا : قيام دوائر الضريبة الحالية بتقديم حلول جذرية للمشاكل التي يشكو منها المواطن وتلتزم بتطبيقها في حالة اقرارها ، مثلا كيفية حسم موضوع المساومة بين المخمن والمكلف بحصر عملية التفاوض باقل مايمكن بين الحد الادنى والاعلى

وكيفية حسم موضوع موظفي الكشف الخارجي لتقدير الامـلاك وسرعة استجابتهم للطلب دون الدخول في مساومات تصل لحد اجرة نقل الموظف التي تعادل احيانا" في كشوفات كثيرة متقاربة الى مايعادل أجرة شاحنة في هذه الحالة عندما تلزم الدائرة نفسها بتقليص الروتين فأن ٥٠ ٪ من الضغط الابتزازي يخف عن المكلف ، وتلتزم الضريبة أيضا" بتكيف علاقتها مع الدوائر ذات العلاقة المحاكم أو التسجيل العقاري أوالمصارف بما يخدم هذا الاتجاه كونها قاسما مشتركا لجميع هذه الجهات تقريبا" ،

ويكون المدير العام أو المدير المباشر ملزما" بالمتابعة مع الجـداول الزمنية للمعاملات واقتراح مايراه مناسبا" كحوافز ومشجعات للعمل النزيه وتكريم العاملين الحقيقيين وليس فقط الحاشية.

رابعا : ولكي يكون المناخ مناسبا" لابد للهيئة العامة للضريبة أن تقدم معوقات عملها غير التقليدية وبكل شفافية عن الامـلاك التي تم مناقلتها بين كبار القوم في السابق واللاحق ، حيث يبدو أن قسما" منها اثيرت حولها الشبهات من حيث التخمين والعائدية بالاساس ، وكذلك الامـلاك التي تم الاستحـواذ عليها وتوقف ايرادها الضريبي لتصبح شبه اموال مجمدة لابد من فك اسرها .

لان هذه الثغرة يعلم بها اغلب مخمني الضرائب أن لم يكن جميعهم ، وهـذا الاستثناء يتوسع لدى مجتهدي وفقهاء التخمين ويعملون بنظرية القياس والسوابق ، ويتم البناء على الباطل لا سامح الـله وفي ضوء ماتقدم ندعو الى عقد مؤتمر عام حول الضريبة تطرح فيه كافة ا لاشكالات والاجـتهادات لحسم مشكلة ركن اساسي في عملية التنمية المستدامة ومعوقاتها واقـتراح صيغ قانونية قابلة للتنفيذ بـدون استثناءات أو غموض قابل للتأويل لتتكامل مع باقي المؤسسات ذات العلاقة وتؤثر فيها أو تسحبها نحو التنمية المنشودة .

واذا كان لابد من ضريبة رغم عدم شمولها أغلبية شرائح المجتمع فانها تفقد عنصرا" أساسيا" من أغراضها، كما أنها ليست أداة فعالة بيد الشعب لدفع الحكومة بالاتجاه المرغوب كونها ليست موردا" مهما" للميزانية أذا لابد من اعادة النظر بفلسفتها من الاساس كوننا مازلنا في اقتصاد ريعي بنسبة لاتقل عن ٩٠ ٪ ولذلك تكون ضريبة الدم عنصرا" أما بديلا" أو مكملا" ، كونها أكثر شمولية لتفرز بشكل طبيعي بين ذوي الولائين الذين لم يدفعوا وسيدفعوا ضريبة الدم ، كما أنه لم يسبق له أن دفع الضريبة الاعتيادية وكونه غير جاهز الان أو سابقا" كمكلف والضريبة بنوعيها كما معلوم هي القاعدة الاساس للمواطنة والتي ترتكز عليها دولة القانون التي تعاني مشكلة الجنسية المزدوجة سياسيا" وقانونيا" ولنحصن بلدنا من التبعات والهويات الفرعية (طائفية أو عنصرية) وامتداداتها وكذلك التبعات عابرة الجنسية كوسيلة من وسائل التهرب الضريبي سواء كان الدفع نقدا" أم دما" ،

والوقاية خير من العلاج

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الثروة الحيوانية وانخفاض الإنتاج ..

ميعاد الطائي

كما يعرف الجميع فان العراق يستورد كميات كبيرة من المنتجات الحيوانية كالدجاج واللحوم والأسماك ،إضافة الى بيض المائدة وأشياء أخرى من مناشئ مختلفة وهذا يثبت عجز الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات السوق العراقية والاعتماد على ما يتم استيراده من الخارج، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي .

ويمكننا ان نعزو الانخفاض الحاصل في الإنتاج المحلي في هذا القطاع المهم الى مشاكل كثيرة تعرضت لها الثروة الحيوانية في العراق، ومنها الجفاف الذي أصاب اغلب المناطق الجنوبية نتيجة لقلة الأمطار وانخفاض المياه في نهري دجلة والفرات، وذلك نظرا للسدود و المشاريع العملاقة التي تقيمها دول الجوار، مما جعل قطاع الثروة الحيوانية في العراق يتراجع بشكل كبير وخصوصا في مجال تربية الأغنام ومصادر طعامها وشرابها . بالإضافة الى الأسلوب البدائي في تربية الحيوانات وغياب الأساليب الحديثة، إضافة الى غياب الوعي لدى الفلاح وغياب العناية البيطرية التي تحتاج اليها الحيوانات التي تتعرض للأوبئة بين فترة وأخرى .

هذا من جانب ومن جانب آخر يمكننا ان نقول بان ما أصاب الثروة الحيوانية بعد ٢٠٠٣ كان هو الأخطر، حيث ساهمت الفوضى الأمنية وغياب المراقبة الحكومية في تدمير الثروة الحيوانية وتعريضها للتراجع في الإنتاج بسبب انتشار ظاهرة خطيرة وهي تهريب المواشي والأغنام الى خارج الحدود، وتعرض الكثير من المشاريع والمؤسسات الإنتاجية الحديثة المنتشرة في مناطق متعددة للسرقة والسلب والنهب .إضافة الى ظاهرة التهريب العكسي وهي استيراد حيوانات من الخارج بطريقة غير شرعية تحمل الكثير من الأمراض الخطيرة التي ستنتقل الى الثروة الحيوانية في العراق، فضلا على كونها تحمل فيروسات وأمراض مشتركة بين الحيوان والإنسان لتشكل خطورة كبيرة على سلامة المواطن العراقي .

من اجل ذلك كله فقد كانت الحاجة واضحة لتشريع القوانين الكفيلة بحماية الثروة الحيوانية من هذه المشاكل وتوفير الكثير من المستلزمات التي نحتاج اليها لمعالجة الوضع المتردي ومعالجة المشاكل الموروثة والحديثة على حد سواء .

ويشير آخر إحصاء للثروة الحيوانية في العراق اجري عام ٢٠٠١ إلى وجود (٦) ملايين رأس من الغنم و (٧٤٣) ألف رأس من الماعز ومليون و٤٦ ألف رأس من الأبقار و (١٢٠) ألف رأس من الجاموس و (٧٧٨١) رأس من الإبل.

ويمكننا القول بان باستثناء حقول الدواجن التي توسعت كثيرا خلال السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣، فان الإنتاج الحيواني وخاصة الأغنام والمواشي يعاني كثيرا انخفاض الإنتاجية ولأسباب كثيرة منها عدم توفر المواد الإنتاجية الضرورية كالأعلاف بشكل كاف وبنوعيات جيدة لان تلك الحيوانات كانت تعيش غالبا على الحشائش والأعشاب البرية التي تبحث عنها عن طريق الرعي في ظل غياب البيوت والحضائر المناسبة لها لتترك في العراء وتتعرض لحر الصيف وبرد الشتاء وتتعرض للأمراض بعيدا عن المتابعة البيطرية التي تسجل غيابا كبيرا في القرى والأرياف ،ما يؤدي الى الكثير من الإصابات بالأمراض والمزيد من الوفيات في صفوف الحيوانات والطيور أيضا .

أما الثروة السمكية في العراق فقد انحسر إنتاجها بصورة كبيرة بعد تجفيف الاهوار من قبل النظام السابق والتي كانت مصدرا مهما لتزويد الأسواق العراقية بالأسماك الطازجة والرخيصة، إضافة الى ان تدمير أسطول الصيد العراقي في الحرب العراقية الإيرانية كان سببا آخر لانحسار إنتاج الأسماك في العراق الذي صار يعتمد على الكميات القليلة التي يقوم البعض بتربيتها في الأحواض والمسطحات المائية ،إضافة إلى ما يتم اصطياده من نهري دجلة والفرات وروافدهما التي أخذت مياهها بالتناقص تدريجيا لشح المياه فيها .

نجد في النهاية بان البلد يحتاج إلى دعم هذا القطاع من قبل الحكومة من خلال عدة محاور أهمها، إصدار تشريعات ذات صلة بالواقع الزراعي ويتعلق بالثروة الحيوانية كإصدار القوانين الخاصة بتعويض المتضررين من أصحاب المشاريع في هذا القطاع ،إضافة إلى إطلاق التسليف للفلاحين ونعتقد بان هذا الجانب تم تطبيقه من خلال المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة من اجل تمكين الفلاح من بناء المشاريع المثالية لتربية الحيوانات والدواجن وبحيرات الأسماك الحديثة وكذلك لا بد من الاعتماد على الطرق الحديثة في تربية الحيوانات واستيراد السلالات الجديدة منها وتزويد الفلاحين بالأعلاف المطلوبة لكي نتمكن من تطوير الثروة الحيوانية التي توفر الأغذية الضرورية للسكان من اللحوم والألبان وتعمل على تجهز المواد الأولية لصناعات النسيج والجلود والأحذية والألبان، فضلا عن دورها في توفير السلع للتصدير لتسهم في دورها في تطوير الاقتصاد العراقي .

التحديات الاقتصادية لثورات الشعوب

علي نافع حمودي

دائما ننظر للثورات والانتفاضات على إنها عمل سياسي بحت دون أن نفكر بالمواجهات والتحديات الاقتصادية الكبيرة التي تبرز للواجهة بعد نجاح الثورات وتغيير أنظمة الحكم، وقد تجلى ذلك بوضوح في التجربتين التونسية والمصرية خاصة وإن كلا النظامين ترك مزيدا من الضغوط التضخمية المتوقع أن تتعمق بصورة كبيرة في المرحلة القادمة في ظل قلة الموارد بسبب الوضع الأمني يضاف إلا ذلك أن محاربة التضخم والقضاء عليه يحتاج لبيئة ومناخ دوليين يساهمان في الحد منه ،خاصة وإن تزامن الثورتين مع ارتفاع أسعار الغذاء بصورة مثيرة للقلق في العالم.

لذا فإن الخطر الأول الذي يداهم الحكومات القادة ما بعد الأنظمة الشمولية هو كيفية إدارة اقتصاد البلد والتغلب على التحديات وبالتالي نجد في مصر مثلا أول التحديات تمثلت بالمطالب السريعة بزيادة أجور العمل والمرتبات دون أن يفكر أحد بأن زيادة الأجور يجب أن تقابله زيادة الموارد وأن تمت عملية زيادة المرتبات فهذا يعني مزيدا من العجز في الموازنة ما لم تكن هنالك موارد جديدة أو إضافية تغطي هذه الزيادة.

التحدي الثاني يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وهو مرتبط ارتباطا قويا بأهداف الثورة المصرية والتونسية وسائر الانتفاضات العربية الأخرى ، حيث إن الاستقرار الاقتصادي سوف يتطلب ضرورة خلق عدد كاف من الوظائف المنتجة للملايين من العاطلين عن العمل حاليا وللداخلين الجدد إلى سوق العمل بحكم العمر أو التخرج أو العودة من بلدان أخرى شهدت اضطرابات مثل ليبيا. خاصة وإن البلدان العربية بصورة عامة ومنها مصر وتونس تكون نسبة صغار السن مرتفعة جدا عاما بعد آخر ترتفع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وكل عملية خلق لوظيفة إضافية تقتضي ضرورة القيام بإنفاق استثماري يعتمد على ما يطلق عليه في الاقتصاد بالمعامل الحدي لرأس المال/العمل، أي مستوى الإنفاق الرأسمالي اللازم لخلق وظيفة إضافية. وأخذاً في الاعتبار المستويات الحالية للبطالة فإن التعامل مع مشكلة البطالة في المستقبل سوف يتطلب ضرورة القيام باستثمارات ضخمة تتجاوز إمكانيات الاقتصاد المصري حاليا أو أي اقتصادي عربي في طور النمو والحالة تنطبق على العراق الذي يعاني هو الآخر ذات المشاكل.

وربما مصر وتونس تراهن مثل العراق على الإستثمارات الموجودة فيها عكس العراق الذي يبحث عن هذه الاستثمارات منذ سنوات طويلة ، في الحالتين المصرية والتونسية ربما تكون الصعوبة في الإبقاء على المستثمر في هذه الظروف والمناخات التي ربما لا تساعد على ذلك .

أما ثالث التحديات التي تواجه اقتصاديات الدولة في مرحلة ما بعد الثورات يتمثل في كيفية التعامل مع القيود المالية الصعبة التي تواجهها، وعجز الميزانية المستديم والذي يصل في أحيان كثيرة لأكثر من ١٠٪ كما في مصر وهذا العجز مرشحا للارتفاع ما لم تكن هنالك خطة متكاملة لرفع وزيادة الإيرادات وترشيد النفقات بهدف السيطرة على الميزانية ، وبالتأكيد فإن نظام الضرائب المعمول به في أغلب دول العام أحد أهم الركائز في زيادة الموارد وهذا ما تلجأ له مصر بعد الثورة .

التحدي الرابع يتمثل في كسب معركة الفساد ، خاصة وإن الفساد هو سمة الكثير من الأنظمة وأحد أبرز أسباب الانتفاضات الشعبية وبالتالي فإن محاربته والقضاء عليه يحتاج لثورة أخرى في ظل تفشيه في أواسط كثيرة ومتشعبة ومتمركزة بقوة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم حتى إعلامية ، ومن هنا نجد بأن التحديات الاقتصادية كبيرة جدا وتحتاج لوقت وخطط مدروسة كي تؤتي أكلها ميدانيا في دول ظلت تعاني تداعيات اقتصادية سبب مشاكل اجتماعية وسياسية كبيرة .

أيضا تحتاج لحكومات من طراز خاص قادرة على أن تقرأ الوضع العام قراءة موضوعية صحيحة بغية وضع العلاج المناسب بأسرع وقت .

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الزراعة ضمان لمستقبل أجيالنا القادمة

محمد صادق جراد

يلعب القطاع الزراعي في بلد مثل العراق دورا مهما في توفير الأغذية للسكان إضافة الى توفيره المواد الأولية للصناعات العراقية إذا ما تم استغلاله بالشكل المثالي ، ويعتمد نسبة كبيرة من العراقيين على العيش من خلال العمل في هذا القطاع وهم سكان القرى والأرياف باعتبار ان العراق بلد زراعي ويعمل الكثير من أبنائه في الزراعة ليستوعب هذا القطاع نسبة ٤٠ ٪ من القوى العاملة العراقية .

وكما يعرف الجميع بان الزراعة هي رصيد دائم ومصدر للعيش لا ينضب عكس الثروة النفطية التي يعتمد عليها العراق والكثير من الدول فيما يتم إهمال القطاع الزراعي والصناعي وقطاعات أخرى سيكون الاهتمام بها ودعمها بمثابة ضمان لمستقبل أجيالنا القادمة لذلك لابد من الاهتمام بهذا القطاع المهم ووضع الإصبع على الخلل من اجل وضع الحلول المناسبة.

حيث عانى القطاع الزراعي في العراق أزمات عديدة أدت الى تراجعه بصورة كبيرة على مدى السنوات الماضية من زمن النظام السابق وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بالبلد بسبب الحروب التي أدت بدورها الى الإضرار بالزراعة وغياب الدعم لهذا القطاع المهم والحيوي .

هذا من جانب ومن جانب آخر فان سياسة الانفتاح التي اتخذتها الحكومات العراقية التي جاءت بعد ٢٠٠٣ شكلت سببا آخر لانهيار القطاع الزراعي حيث شهدنا عملية الاستيراد غير المدروسة للمنتجات الزراعية من جميع الدول المجاورة حتى أصبح العراق من اكبر الدول المستوردة للمنتجات الزراعية .

بالإضافة الى مشاكل كثيرة ومتداخلة مع بعضها ، كالتصحر وشح المياه وهجرة الفلاح وقلة الأموال وغياب الوعي لدى الفلاح و عدم استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والري في ظل غياب المكننة الحديثة ".

وكانت الحكومة العراقية قد أطلقت، في آب من عام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الستراتيجية.

وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الستراتيجية بأسعار السوق، إضافة إلى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لدعم المشاريع الستراتيجية، فضلا عن صندوق إقراض صغار الفلاحين.

ونود ن نبين بأنه بالرغم من الحلول التي شملتها المبادرة الحكومية الا ان هناك الكثير من المشاكل تقف في طريق ازدهار القطاع الزراعي ومنها عدم التنوع، واستحواذ محاصيل زراعية قليلة على أكثر مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في البلد حيث تشير الكثير من الإحصائيات إلى ان زراعة الحبوب تستحوذ على ٧٧٪ تقريبا من مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالرغم من تميز إنتاجها بالأساليب البدائية وقلة استخدام الأسمدة وشح المياه وانخفاض الإنتاج وتأرجح الأسعار الذي يؤثر بدوره على الدخل الزراعي ويكون سببا في ازدياد الحاجة للاستيراد لتغطية الحاجة المحلية .

وبالرغم من كل ذلك فان الدولة تستورد كميات كبيرة من الحبوب من الخارج لعدم تغطية المنتج المحلي للحاجة الفعلية على الرغم من المساحات الواسعة التي يشغلها من الأراضي الزراعية وذلك لعدم توفير جميع الظروف المناسبة لزراعة هذا النوع من المحاصيل التي تعد منتجات ستراتيجية بالنسبة لغذاء المواطن .

وفي مقابل هذه المساحات الواسعة التي يتم استغلالها لزراعة الحبوب نجد انخفاض حجم الأراضي المستغلة في زراعة الخضراوات والفواكه بالرغم من أهميتها كغذاء للسكان والاستفادة من مردودها المادي بالنسبة للفلاح العراقي ، حيث تشير الإحصائيات إلى ان الأراضي التي يستغلها العراق في زراعة الخضراوات تشكل حوالي ٦ ٪ وهي نسبة منخفضة جدا ولا تسد حاجة البلد، ما تضطر الدولة الى استيراد الكثير من المحاصيل الزراعية من الخضراوات إضافة الى الفواكه التي تعاني نفس المشكلة أيضا .

والأمر ينطبق ايضا على المحاصيل الصناعية كالقطن وعباد الشمس والبنجر والتبغ وقصب السكر ومنتجات أخرى تدخل جميعها في الصناعات التي يشكل توفير المواد الأولية من المنتج المحلي لها نقطة ايجابية باتجاه انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي نجاح الصناعات المحلية وإمكانية منافسة الصناعات المستوردة كالزيوت النباتية والسكائر والمنسوجات والأدوية والسكر ،علما أن المساحة التي تزرع بالمحاصيل الصناعية لا تتجاوز ٤٨١ ألف دونم بنسبة ٣،٨٪ من مساحة الأراضي الزراعية .

خلاصة القول نتمنى ان تشمل المبادرة الزراعية الحكومية جميع مشاكل القطاع الزراعي عبر دراسات مستفيضة لتشخيص الكثير من المشكلات المزمنة التي تحتاج إلى حلول سريعة تساهم في تفعيل دور القطاع الزراعي في تأمين الغذاء للمواطن العراقي .

ما أسباب انحسار
دور بعض المصارف الخاصة ؟

تحقيق / صابرين علي

يقول المحلل الاقتصادي باسم عبد الهادي في هذا الاتجاه : ان انحسار دور هذه المصارف لم يأت على حين غفلة بل ان هذه المصارف في الأساس تواجدت بشكل ضعيف واستمرت في هذا الضعف الى حد الان والأسباب تعود الى نشأة هذه المصارف ،والإجراءات الحكومية أو تعليمات وزارة المالية ،واجراءات البنك المركزي ساهمت في هذا الضعف ايضا.

ففي ما يخص السبب الأول وهو نشأة هذه المصارف ،فأنها أنشأت من قبل عوائل لها تأريخ في العمل المصرفي ، ووضعت أموالها وخبراتها فيها وهي على علم بأن هذه المصارف سوف يكون دورها بسيطا وهامشيا بسب صغرها وضآلةالعمل الذي تقوم به .

وأضاف عبد الهادي :وفي ما يخص السبب الثاني الذي يتعلق بالتعليمات اوالضمانات التي يقدمها المواطن او الموظف لتيسير معاملة وتسهيلها فأنها لاتتم الا اذا كان الصك من مصرف حكومي ، وهذا الأمر يضعف ثقة المواطن بالمصارف الخاصة .

وتابع عبد الهادي : أن في مايخص السبب الثالث هو قلة رؤوس أموال هذه المصارف وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣ وما مر به العراق من احداث وفراغ امني أضعف البناء الاستثماري للمصارف على وجه الخصوص فأن المواطن على علم بانه لا مجال لعمل هذه المصارف في نقل الأموال من الجهات التي يكون فيها فائض الى الجهات التي يكون لديها عجز ونقص في الأموال .

وقال عبد الهادي : يعد البنك المركزي البيئة الاستثمارية لهذه المصارف وهو يعلم ان التعامل سوف يكون معه من قبلها من اجل تحقيق الأرباح، ومن البديهي انه على علم بان هذه المصارف سوف يكون لها دور الأمر الذي اثار الخوف من قبل البنك اتجاه هذه المصارف ، فعمل على عدم تشجيع نطاق عملها في التنمية فاستمر دورها ضعيف بالمقارنه مع الأعداد التي وصلت اليها هذه المصارف الى أكثر من ٤٠ مصرفا وهنا الجهة المستفيدة واضحة .

وأكد عبد الهادي : أن توقف هذه البنوك عن الاستثمار الليلي من جهة و طلب البنك المركزي في زيادة رؤوس الأموال من جهة اجرى الأمر الذي أدى بها الى ازمة حقيقية فلا يوجد سبيل لها الا عن طريق الاندماج مع المصارف الأخرى وعلى هذه المصارف ان تهيىء نفسها لازمة الاستقرار الأمني ، و سوف تعمل على زيادة شراء المصارف المحلية وفتح فروع لها فعليها التوسيع من نشاطها وزيادة رؤوس اموالها وأنا برأيي لايمكن لذلك الا عن طريق الاندماج والتعاون بين هذه المصارف مع بعضها البعض.

ومن جهة اخرى قال الخبير الأقتصادي ستار البياتي : أن قرار البنك المركزي برفع رؤوس الأموال الخاصة جاء بسبب تراجع السياسات المصرفية لكثير من البنوك لاسيما وأن هناك اكثر من ١٦مصرفا لم تصل الى حد الآن الى القيمة المالية المقررة من قبل البنك المركزي وهي ١٠٠مليار دينار الى عام ٢٠١١ ،فيما لو اخذنا بنظر الاعتبار القطاع المصرفي الخاص يتكون من ٤٠ مصرفا فأن ١٦ مصرفا منها مازالت عاجزة عن مواكبة المتغيرات الجديدة.

وأضاف البياتي :أن ادارة هذه المصارف بحاجة الى أن تجتمع وتقرر هيئاتها العامة الموقف من جراء الزيادة الجديدة في رؤوس الأموال، كما أنه ينبغي عليها أن تعزز عملية التعاون واعادة النظر في عملية تطبيق القوانين من قبل البنك المركزي وخلافه أمامها خياران ،أما ان تندفع الى الأمام أو تخرج من السوق وهذا يعد غريبا في عمل المصارف ويحد من دورها .

وأكد البياتي :أن قوانين البنك المركزي ملائمة من خلال قانون ٥٤لسنة ٢٠٠٤ الذي أكد هذا القانون على استقلالية البنك المركزي ودوره في رسم السياسة المصرفية والأشراف على القطاع المركزي،وقانون ٩٤ الخاص بالمصارف الخاصة ومن خلاله ينص على عدم العمل في بيئة غير محددة للعمل المصرفي وبالتالي ينظم عمل المصارف ويهيىء لها دورا في ظل اقتصاد السوق .

ومن جهته قال علي الفكيكي (مستشار معتمد لدى منظمة التطوير الصناعي للأمم المتحدة): ان الصفة السائدة لهذه المصارف انها اسست لكي تستفيد منها العوائل الخاصة وهي بالأساس بنوك عائلية وتستفيد من وضعية خلق النقود التي تقوم بها هذه المصارف، ومن ناحية اخرى فأن سياسة البنك المركزي في رفع اسعار الفائدة العالية قد حال بين هذه البنوك وبين ان تكون قنوات مالية وتوجيهها نحو الاستثمار.

واضاف الفكيكي:أن هذه البنوك في الأعوام من سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ اصبحت أماكن للايداع الليلي لدى البنك المركزي حارمة بذلك قطاع الاستثمار والاعمار من التمويل المناسب والمبالغة في أسعارالفائدة العالية التي يقتضيها البنك المركزي وحرم بذلك الاقتصاد من السيولة النقدية المتوفرة لدى المصارف وأستفادته منها التي هي اهم عامل يستفيد منها الإنتاج العراقي.

وتابع الفكيكي : أن أسعار الفائدة المرتفعة التي يقتضيها البنك المصرفي يزيد من اشعال النار في حين لو اخذنا بنظر الاعتبار اسعار الفائدة بالنسبة للدول المجاورة نجدها تقتضي نسبة اقل من ربع القيمة التي يقتضيها البنك المركزي والتي تصل الى ١٥٪ وفي الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وصلت أسعار الفائدة الى ٢٠٪ فضلا عن القيود واضمانات التي تفرض على المقترض .

وأشار الفكيكي الى ان النقطة المهمة والمؤثرة هنا هم الموظفون ،حيث ان اغلبهم كانوا يعملون في المصارف الحكومية، وكما هو معلوم أن طبيعة العمل الحكومي تكتنفها البيروقراطية والتحرز والتخوف وعدم تحمل المخاطرة وهذه الصفات بقيت ملازمة لهم في عملهم داخل المصارف الخاصة.

ومن ناحية اخرى نجد الغالبية العظمى لهذه المصارف متمركزة في بغداد، حيث أن نسبة ٨٠٪ من فروع هذه البنوك في بغداد التي لاتشكل ١٪من مساحة العراق وهذا الأمر يوثر على دورها الذي هو شبه معدوم في تمويل باقي المحافظات ، ومن البديهي يؤثر من جهته على الدورالتنموي لهذه المصارف في حين نجد مساهمة المصارف في العائدات الإنتاجية في العالم تصل الى ٩٠٪ من عائدات المنتجات المصرفية.

وبين الفكيكي : إن هذه المصارف مازالت متمسكة بسياساتها التي تعود الى الستينيات من القرن الماضي الأمر الذي يزيد من تردي وضعف مساهمة المصرف وان طرق والأجراءات وعمل المصرف تحتاج الى ثورة انقلابية تسيرعلى ماهو موجود في العالم .

الى ذلك قال خبير مصرفي لم يحبذ ذكر اسمه :

إن مسألة الانحسار غير واردة من خلال الاشارة الى اعداد المصارف التي وصلت الى ٤٠ مصرفا وهي مجازة من قبل البنك المركزي ومازالت تسعى الى تأسيس مصارف جديدة ، وأن الأحصائيات المتداولة تشير الى أن نسبة مساهمتها لاتتعدى ٢٠٪والنسبة العالية تصل الى ٨٠٪ وهي للمصارف الحكومية

واضاف : أن السياسة المالية في العراق والجهات المسؤولة لاتريد لنشاط هذه المصارف أن يتوسع ،حيث لايتم تعامل من قبل الدولة ومؤسساتها مع تلك المصارف وبالدرجة الأولى من خلال فتح حساب جار لتلك المؤسسات والتي تصرف من استُثمار مبالغ الحسابات الجارية الكثيرة وذات التدفق النقدي العالي .

وتابع الخبير المصرفي : لقد سبق وأن تشكلت لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية الأسبق وأصدرت قرارات بالسماح للمصارف الخاصة بقبول ودائع الدولة وفي الوقت الحاضر تم التحفظ عليها من قبل عضو اللجنة الحالي ولم تتم الموافقة على تعميمه لأن بعض المصارف الخاصة تتوسع في الائتمان الخاص، لاسيما لأعضاء مجالس الادارة أي أنها تدار من قبل غير الاختصاصين .

وطالب بوجوب أن تكون رقابة البنك المركزي جهة مسؤولة عن المصارف الحكومية او الخاصة بضوابط وتعليمات ورقابة محكمة ومستمرة وفقا لما تتعرض له هذه المصارف من جراء عدم اتخاذ اجازة الادارة على القرار الصحيح الذي يكون رائده العمل المصرفي السليم وليست المصالح الشخصية .

أصحاب المصارف :

قال سمير عباس النصيري (مدير التخطيط والتدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري) :ان الجهاز المصرفي في العراق تجربة حديثة وبدأت قبل سنوات قليلة مضت ولذلك يواجه القطاع المصرفي الخاص تحديات عديدة ينبغي اخذها بنظر الاعتبار عندما نحاول تقييم دور الجهاز المصرفي الخاص في بناء الاقتصاد الوطني ،وتتمثل هذه التحديات في عدة جوانب والأساسي فيها هو الثقافة العامة السائدة في المجتمع الذي لايزال ينظر الى المصارف الخاصة بتحفظ بسبب التخوف من التعامل مع البنك بالصكوك أوالبطاقات الائتمانية، اضافة الى تأثير سمعة بعض المصارف التي لديها مشاكل سيولة والتي بدورها اثرت على سمعة باقي المصارف الخاصة.

وأضاف النصيري :أن التحدي الآخر الذي تواجهه المصارف الخاصة هو أن البنك المركزي الذي يعتبر الجهة القطاعية المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية في العراق عن طريق المصارف الحكومية والأهلية طلب زيادة رأس المال خلال فترة ثلاث سنوات الى ٢٥٠ مليار دينار كحد أدنى ومع العلم أن رأس المال لدى مصرفنا والمصارف الخاصة الأخرى لايتعدى ٢٥ مليارا الى ١٥٠ مليارا وهذا يعني انه اغلب هذه المصارف الخاصة مسؤولة عن تحقيق طلب البنك المركزي في زيادة رأس المال او خلاف ذلك عليها الاندماج مع المصارف الاخرى وهذا يدخل القطاع المصرفي في مشكلة ،لأن أغلب رؤوس الأموال المساهمة في هذه المصارف هم من العوائل او صناعيين ورجال الأعمال في القطاع التجاري الأمر الذي يجعلهم متحفظين في الاندماج مع المصارف الخاصة.

وتابع النصيري : يتطلب من البنك المركزي العراقي أن يمهل المصارف الخاصة وذلك من خلال اعطاء مرونة اكبر في تحقيق الزيادة برؤوس الأموال الى عام ٢٠١٥، الأمر الذي يمكنها تطبيق التعليمات والتي بدورها تعمل على توسيع النشاط الائتماني والاستثماري بالاتجاه الذي يدعم الاقتصاد الوطني.

وبين النصيري أن القانون الذي يحكم المصارف هو قانون رقم٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وهذا القانون وضع عندما كان الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمير ، وجاء ضمن صورة جعل المعاناة منه مازالت مستمرة الى حد الآن بسبب مواد هذا القانون ، و من ضمن هذه المواد هي تحديد نشاط المصارف في مجال الاستثمار ، حيث حاولنا في ندوات عدة بحضور رابطة المصارف والهيئة الادارية لرابطة المصارف وجميع المعنيين بالعمل المصرفي ، التعديل في هذا القانون وطالبنا باعادة النظر في التشريعات التي تحكم العمل المصرفي في العراق بالوقت الحاضر.

وأكد النصيري ان الجوانب الأخرى التي تعانيها المصارف هو التوقيتات لأسعار الفائدة بدون الاستشارة والرجوع في اخذ رأي المصارف الخاصة ،مما يضطرها الى اعادة النظر في اسعار الفائدة من جديد الأمرالذي يؤثر على تعاملها مع الزبائن والمساهمين وعلى النشاط بأكمله ، ويقود هذا الأمر ايضاً الى انخفاض اسهم المصارف العراقية في الأسواق الأوراق المالية الأمر الذي يحتاج الى معالجة ووقفة جدية من قبل البنك المركزي والجهات الحكومية واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وتشكيل لجنة مشتركة بحيث يمكن من خلالها الاخذ بآرائهم في اعادة النظر في هذه القوانين .

ومن جهة اخرى دعا المدير المفوض لمصرف الشمال منذر طالب البنك المركزي العراقي الى ضرورة اتخاذ اجراءات رادعة وحازمة من قبل المصارف الأهلية المخالفة للوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي كخارطة طريق لعمل المنضومة المصرفية .

وقال طالب أن بعض المصارف خالفت بشكل كبير هذه اللوائح ولم يكن أداؤها مقنعا وبالشكل الذي يوازي أداء بعض المصارف الناجحة ،مايجعل هناك بوناً شاسعاً بينها وبين شقيقاتها من المصارف الأخرى، لافتاً الى أن بعض الأجراءات اذا ما اعتمدتها فأنها ستنعكس ايجابيا على المشهد المصرفي بالشكل الأعم والاشمل .

وعبر طالب عن امتعاضه من اداء بعض المصارف من دون ان يسميها بالأسم ووصفها بأنها كارثة مصرفية .

من جانبه قال المحلل المصرفي غازي الكناني : أن أحد اسباب البون الشاسع مابين الأدوار التي تقوم بها المصارف من بين الايجابي والسلبي من خلال رؤوس الأموال و حجم الائتمان النقدي والخدمات المصرفية وشبكة الفروع المصرفية يعتمد بالدرجة الأساس على كفاءة مجالس الادارة في رسم خطط ستراتيجية بمصارفها ودفع عجلة تقدم المصارف الى الأمام.

وتبريرات الأوضاع الأمنية هذا لايعد سببا لأن هذه الأوضاع تسري على الجميع في حين نجد مصارف اخرى نمت وتطورت تحت ظل نفس الظروف التي تتخذ منها اعذاراً لعملها المنتكس.

> تعد ظاهرة انتشار المصارف الخاصة في بغداد والمحافظات حالة متميزة في المنظومة المصرفية ومديات تأثيرها الايجابي على الاقتصاد الكلي ، إلا ان بعض المصارف الخاصة اضمحل عملها وانحسر دورها وشكل ظاهرة لافتة للنظر . (المدى الأقتصادي) بحثت في أسباب هذا الانحسار عبر التحقيق الآتي :

الخبراء والمحللون الاقتصاديون : الخبراء يعزون اسباب هذه الظاهرة الى جملة مشكلات

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

مسؤول في أمانة بغداد لـ (المدى الاقتصادي) :

خطط ودراسات للتوجه نحو الاستثمار للاستفادة من النفايات

حوار / علي الكاتب

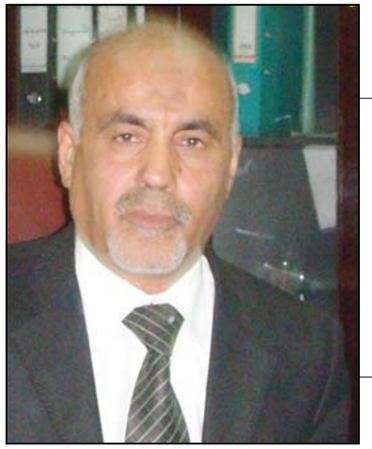

اصبحت النفايات ثروة اقتصادية كبيرة يتم استثمارها في مجالات مختلفة كمواد اولية تدخل في قطاعات مختلفة كالزراعة واستعمال النفايات الخارجة من محطات النفايات التحويلية للسماد والمواد البتروكيماوية الاخرى الضرورية للزراعة والصناعة واسهام النفايات المفروزة كمواد اولية تدخل في الصناعة ولشتى المجالات الصناعية ،الا ان ما نجده في العراق بشكل عام وفي مدينة بغداد ليست بمستوى الطموح بما يتناسب مع التطورات الاخيرة التي تشهدها دول العالم في هذه المجالات .

المدى (الاقتصادي) حاورت مدير عام المخلفات الصلبة والبيئة في دائرة امانة بغداد سلام عدنان الشديدي لتقييم الواقع البيئي في مدينة بغداد والتخلص من النفايات وتدويرها وفرزها من جديد بغرض الاستفادة منها مجددا ،وتأثيرات التلوث البيئي على صحة المواطن والبيئة على حد سواء.

***من الواضح ان بعض المحطات التحويلية لجمع النفايات اصبحت مناطق تلوث بيني داخل حدود مدينة بغداد ،خاصة في المناطق السكانية المزدحمة والاماكن التجارية الكبيرة في المدينة ما سبب ذلك ؟**

ليس الدافع امنيا بالضرورة لان موضوع مهم مثل التخلص من النفايات بشكل سليم للمحافظة على البيئة وفرز النفايات وتدويرها بهدف الاستفادة منها في قطاعات صناعية او زراعية مرة اخرى ،ونحن في دائرة المخلفات الصلبة والبيئة في امانة بغداد نعي تماما ان هذا الموضوع لاينزل متأخرين فيه اذ جاء الاهتمام به مؤخرا مع الاسف ،حيث لم تكن في السابق اية جهود تتعلق بالبيئة .

وان ادارة النفايات هو موضوع مهم يستلزم توفير مبالغ كبيرة ،وقبل سنوات قامت القوات متعددة الجنسيات باستحداث موضوع المحطات التحويلية المؤقتة للنفايات والتي تم تشييدها بشكل سريع لتلبية احتياجات ضرورية لجمع النفايات في مواقع مؤقتة ليتم نقلها الى محطات الطمر الصحي للنفايات والتي يتم انشاؤها في كل دائرة بلدية في مدينة بغداد ،وهي اصبحت اماكن ملوثة غير صالحة للعمل والاستمرار فيها .

و ان دائرة امانة بغداد ارتأت تنفيذ تسع محطات تحويلية انموذجية حديثة ومتطورة في آن واحد ،لجمع تلك النفايات والقيام بكبسها وارسالها الى مواقع الطمر الصحي الدائمية ،وهي مواقع تخلو من التلوث البيئي وهي لاتزال في طور الانجاز ونسبة الانجاز تبلغ ٩٠-٩٥٪ ،حيث سيشهد العام الحالي تفعيل عمل هذه المحطات جميعها عدا محطتي الكاظمية والاعظمية ،اذ لاتوجد قطعتي ارض مخصصة لانشاء المحطتين التحويليتين فيهما

و مواقع تلك المحطات هي خمسة في جانب الرصافة واربعة في جانب الكرخ وهي في مناطق الصدر الاولى والثانية والشعلة والكرادة والغدير والرصافة والرشيد والمنصور والدورة ، ولقد قمنا بتشغيل إنموذج من تلك المحطات وتحديدا في محطة الرصافة بهدف مراقبة العمل فيها والاطلاع على الايجابيات والسلبيات في العمل التي قامت بتشغيلها شركة تركية متخصصة والتي قامت باستلام النفايات من معظم المناطق المحددة لها في مدينة بغداد وعلى مدار الساعة ،وسيتم تشغيل المحطات الاخرى بعد تجاوز جميع المشكلات والعقبات في العمل وتوفير الطاقة الكهربائية الضرورية لديمومة عملها بما فيها توفير المولدات والوقود المطلوب لتشغيلها ،ومع بدء العمل فيها ستختفي ظاهرة رفع النفايات بشكل عشوائي وغير حضاري في مدينة بغداد من خلال جمع النفايات وتحويلها الى مواقع الطمر الصحي .

***ألا ترون إن أعداد المحطات التحويلية في بغداد قليلة مقارنة بمعدل النمو السكاني والتوسع الأفقي في البناء وزيادة أعداد الإحياء السكنية !ماهي إجراءاتكم لمواجهة ذلك ؟**

– حقيقة في خططنا المستقبلية بناء محطات تحويلية اخرى تضاف الى الموجودة حاليا ،خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالكاظمية والاعظمية ،الا ان عدم وجود المكان المناسب يحول دون ذلك ،ولانزال في اطار البحث عن الارض المناسبة لاقامة مشاريعنا عليها ،ولنا مطالبات كثيرة بهذا الصدد مع الدوائر البلدية لتخصيص الارض المناسبة لتشييد المحطات التحويلية عليها ،بهدف تحقيق التكامل في عدد المحطات في مدينة بغداد .

***ماهو المنجز الذي حققته دائرتكم خلال الفترة الماضية ؟**

– استحدثت دائرة المخلفات الصلبة والبيئة في سنة ٢٠٠٤ وهذا يعني حديثة العهد بمجال عمل كبير ومتشعب ،الامرالذي ادى الى عدم ظهور نتائج عملنا للمواطن بشكل مناسب ،فضلا عن ان نطاق عمل الدائرة يمتاز بكونه متخصصا بمشاريع البيئة وهي مشاريع ستراتيجية كبيرة تحتاج الى وقت كبير وكاف لانجازها بالكامل وهي مشاريع مرتبطة بعضها البعض من اجل انجازها بالكامل ،ودائرتنا لها جهود كبيرة من اجل انجاز هذه المشاريع والتي نتأمل ان ترى النور في نهاية العام الحالي ٢٠١١ ،وهي اضافة الى المحطات التحويلية التسع تتضمن معملين لفرز النفايات ،احدهما في جانب الكرخ، والاخر في جانب الرصافة، واللذان سيسهمان في رفع كميات كبيرة من النفايات من عموم مناطق بغداد وان كانت ليس جميعها ،خاصة اذا عرفنا انهما يعملان بطاقة استيعابية تبلغ ٢٠٠٠طن يوميا من النفايات في حين ان حجم النفايات المخرجة من مناطق بغداد تبلغ ٧-٨ الاف طن يوميا وهذا يعني وجود مؤشرات حقيقية لانشاء معامل فرز ومحطات تحويلية اخرى في مدينة بغداد من اجل التخلص من النفايات بشكل نهائي كايجاد محارق خاصة للنفايات وغيرها .

و ان هذين المعملين يتضمنان وحدات للتسميد ووحدات للفرز والمعالجة والتدوير ،وهما لايزالان في طور التنفيذ وبنسبة انجاز تبلغ ٨٠٪ والذي يعود عدم انجازه لحد الان للشركة المنفذة وتلكؤها في العمل الموكل اليها ،وهما يمثلان نواة حقيقية او بداية لانشاء معامل فرز اخرى في بغداد ،الامر الذي يؤدي الى التخلص بشكل نهائي من النفايات والتلوث البيئي في آن واحد والذي يتسبب بكثير من الامراض والاوبئة للانسان ،لاسيما اننا متأخرون وفي خطواتنا الاولى في مجال تحسين البيئة من حيث انشاء معامل الفرز ومحطات الطمر الصحي الإنموذجية والتي يفتقر لها العراق بشكل عام ومدينة بغداد بشكل خاص .

*** التلوث البيني اصبح مشكلة عالمية ،ومدينة بغداد تعاني ازمة بيئية كبيرة يكون تأثيرها على المواطن وبيئته الحياتية ! ماهي إجراءاتكم بهذا الصدد ؟**

– في الواقع هذ الموضوع لايخص دائرتنا فقط بل ان هناك جهات معنية بهذا الامر كوزارات البيئة والصحة ،اما اهتمام دائرتنا فيكون منصبا بشكل رئيس على المخلفات الصلبة والنفايات المتراكمة في المناطق الصناعية والسكنية ،اما موضوع التلوث البيئي الذي ينقسم الى عدة اقسام، وهي التلوث في المياه وتلوث التربة والتلوث في الهواء ،فهي مواضيع تتطلب تظافر الجهود من الجهات المعنية من اجل الوصول الى بيئة افضل ،اي انها متشاركة بالموضوع كوزارات الصناعة والزراعة والاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة وامانة بغداد ،حيث من الضروري ان تتظافر الجهود لحل المشكلات البيئية التي تواجهنا جميعا في مجال البيئة ،فمثلا موضوع الحزام الاخضر والذي يعد من المشاريع الحيوية والمهمة في مدينة بغداد والذي دعت اليه امانة بغداد منذ سنوات والذي كان مطلبا من قبل الوزارات والجهات ذات العلاقة بهدف تحسين الواقع البيئي في المدينة بل يعد قفزة نوعية كبيرة في مجال البيئة في بغداد والعراق ،الا انه في المقابل من الصعب انجازه بين ليلة وضحاها من دون تظافر جهود جميع الجهات التي ذكرناها سابقا .

و ان دائرة المخلفات الصلبة والبيئة قامت بالخطوة الاولى للمشروع ،حيث اعدت دراسة متكاملة للمشروع والذي سيقام في منطقة (الدهنة) بين منطقتي الشعلة والغزالية ،والذي بدأت المرحلة الاولى منه بعد تكليف شركة المعالم العمرانية بتنفيذ المشروع والذي يسير بمستوى جيد حاليا ،مما يمهد لانجاز بجميع مراحله خلال السنوات الخمس المقبلة ،وتجاوز العقبات المتمثلة بالتجاوزات الكثيرة على الاراضي التي تقع ضمن المشروع وازالتها بالكامل وانجاز المشروع الذي يعد من اهم مشاريع تحسين البيئة في مدينة بغداد.

وان الدائرة باعتبارها جهة رقابية لها متابعات مستمرة مع الوزارات والدوائر البلدية الاخرى وادارات المصانع لموضوع رمي النفايات في مياه نهر دجلة وما تسبب به من ملوثات بيئية ،فدوائر امانة بغداد ترمي يوميا اكثر من مليون لتر مكعب من مياه الصرف الصحي في النهر ، كما ان هناك جهودا رقابية تتطلب تنسيق وتعاون من قبل دوائر اخرى بهدف تحسين ادائها في ما يخص هذا الموضوع بالذات ،وخاصة دائرة المجاري التي يتوجب عليها زيادة محطات التصفية لديها وكذا الحال مع بقية الدوائر البلدية الاخرى من اجل رفع التلوث البيئي الحاصل في نهر دجلة ،ومن هنا يجب ان تتظافر الجهود لاصدار القرارات التي تخص الموضوع ،ما يتطلب تدخل القيادة العليا للبلاد في الموضوع من اجل القضاء على التلوث في نهر دجلة بشكل نهائي .

*** هل هناك مخاطبات بهذا الشأن ؟**

– هناك مخاطبات وزيارات ميدانية مستمرة واجتماعات دورية خرجت منها عدة توصيات بهذا الشأن ،اضافة الى اعداد دائرتنا لتقارير قمنا برفعها للجهات المعنية لتوضيح جميع المواضيع ، لكن من الواضح ان الجهات الاخرى تعاني هذا الامر الذي يبدو انه غير سهل في الوقت الحاضر وتاثيراته ستكون كارثية في المستقبل اذا لم تكن هناك مشاريع لتصفية المياه قبل رميها في النهر او عدم رميها واستيعابها في مشاريع اخرى كما هو معمول في الكثير من دول العالم الاخرى ،فضلا عن التوسع في مشاريع تصفية المياه الحالية ،كما يجري حاليا في مشاريع ماء الرستمية والبوعيثة وزيادة طاقاتها الاستيعابية التي لاتصل الى اكثر من مليون لتر مكعب يوميا في حين كميات مياه الصرف الصحي تبلغ كمياتها بحدود اكثر من مليوني لتر مكعب يوميا ،الامر الذي يتطلب تنفيذ مشاريع اخرى بهدف التقليل من مخاطر التلوث البيئي في مياه نهر دجلة .

*** ما جهودكم في تحويل محطات تدوير النفايات للاستثمار ؟وتحقيق الفوائد الاقتصادية من الاستثمار في هذا المجال ؟**

– هذا موضوع وارد بالنسبة لنا ،خاصة بعد ان اصبح موضوع الاستفادة من النفايات يحقق منافع اقتصادية كبيرة بعد تدوير النفايات وفرزها واعادة تصنيع بعض المواد منها واستعمالها في السماد خاصة العضوي منه للمزروعات والنباتات ،وهو يطبق بشكل كامل متى توفرت جميع متطلباته مع بذل قصارى الجهود فيه ،مع توفر معامل الفرز والتدوير الكافية ومعامل التسميد ،ونحن سائرون بهذا المجال خلال الفترة المقبلة ،وعلى الوزارات الاخرى ذات العلاقة الاسهام بفعالية فيه بقدر تعلق الامر بها ،لتكون هناك مشاريع متكاملة بعد توفر البنى التحتية المطلوبة التي نفتقدها حاليا .

***لماذا لايتم التوجه نحو القطاع الخاص ما دمنا نتحدث عن موضوع الاستثمار من النفايات ؟**

– ان الاستثمار الذي يتوجه نحو عدة مجالات مختلفة مازال دون المستوى المطلوب ،اذ تحدث فيه الكثير من التلكؤات بين الحين والحين ،بينما مشاريع تحسين البيئة تتطلب وجود الخبرات الكافية والامكانيات الكبيرة والقابليات والمهارات المتعددة وهي غير موجودة حاليا في العراق ،ناهيا عن عدم توفر الدراسات المتكاملة في مجالات الاستفادة من النفايات بعد تدويرها وفرزها وغير ذلك ،الامر الذي يتطلب الوقت الكافي للوصول الى النتيجة المنشودة في ايجاد مشاريع لتحويل النفايات على سبيل المثال الى طاقة كهربائية او الى مادة مفيدة للمجتمع .

***تأثيرات الاشعاعات البيئية والتي تعد من مخلفات الحروب المتكررة! هل من إجراءات بهذا الصدد؟**

– حقيقة هذا الموضوع تختص به وزارة البيئة باعتبارها الجهة المختصة والوحيدة بهذا الجانب اكثر من اي جهة اخرى بما فيها دائرتنا ،وهو موضوع كبير ومهم ومتشعب وتنصب جهودنا ونشاطاتنا فيه بالتنسيق وتقديم كل انواع الدعم والتعاون لوزارة البيئة بقدر تعلق الامر بنطاق عملنا في امانة بغداد ،وكان هناك تعاون مثمر معهم في ما يتعلق بموضوع التلوث في مبنى المطعم التركي في منطقة الباب الشرقي والذي وجدت فيه مؤشرات لتلوث اشعاعي .

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

***مدينة بغداد بحاجة الى معامل فرز وتدوير النفايات اكثر مما هو موجود حاليا..**

***9مشاريع ستراتيجية لبناء محطات لتدوير وفرز النفايات في جانبي الكرخ والرصافة ببغداد ..**

*** التغلب على العقبات المتمثلة بالتجاوزات الكثيرة على الاراضي التي تقع ضمن مشروع الحزام الأخضر لمدينة بغداد**

الاقتصادي | العدد (2091) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) نيسان 2011

من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط

حمزة الجواهري*

سادساً :

تطوير حقول الغاز :

العراق أعلن في جولة التراخيص الثالثة عن تطوير ثلاثة حقول للغاز، وفي الواقع قبل هذا الإعلان كانت دول الجوار، تحديدا الكويت وتركيا قد أبدتا رغبة بالحصول على الغاز العراقي، وهذا ما دفع العراق للإعلان عن تلك الجولة، والتي استأثرت بها الدولتان تركيا والكويت، إضافة إلى كوغاز الكورية لرغبتها بتطوير صناعات بتروكيماوية رغم عدم إعلان الشركة عن هذه الرغبة بشكل رسمي، لكن للأسف الشديد لم يتم توقيع العقد لحد الآن ومازال هناك خلاف بين الوزارة ومحافظة الأنبار حول الموضوع.

في الحقيقة إن ما أردت قوله هو أن الوزارة لم تفكر بهذه الجولة لوحدها رغم أهميتها بالرغم من تزايد الطلب العالمي على الغاز وقرب العراق من أوربا المتعطشة للمزيد من الغاز لسد احتياجاتها الحالية والمستقبلية، وإنما فعلتها لأسباب سياسية من حيث الأساس، وهذا التوجه لابأس به وهو جيد، لكننا نبحث عما هو أكثر من ذلك بكثير، وهو أن نستبق العالم بتوفير فرص أكبر للعراق للإستفادة من هذه الفرص التاريخية الواعدة وأن لا نترك الساحة للآخرين يسرحون ويمرحون بها لوحدهم، وهذا ما سأتي عليه بشيء من التفصيل في السياق.

أما بالنسبة إلى عقد تطوير حقل عكاز، فقد تأجل لأكثر من مرة توقيع العقد مع الشركتين الكورية والكازاخية لتطوير الحقل، آخرها خلال شهر شباط الماضي، فقد ذكرت وكالة أنباء اكانيوز عن رئيس مجلس محافظة الانبار، ان سبب تأجيل توقيع عقود استثمار حقل عكاز هو طلب المجلس تضمين بعض مطالب اهل الانبار مؤكدا أن هذه المطالب هي لإنعاش اقتصاد المحافظة، وأضاف "لقد أردنا نصب محطتين كهربائيتين بالقرب من الحقل سعة كل محطة ١٢٥ ميغاواط"، يبدو أن المحافظة قد حصلت عليها من جهة ما، والمطلوب هو تزويدها بالغاز فقط، وأضاف أيضا "وكذلك حصلنا على موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي على تشغيل محطة هيت الحرارية"، طبعا المطلوب هو تزيدها بالغاز المنتج من الحقل فقط، واكد أن "المجلس طالب بتضمين فقرة انشاء محطات عزل الغاز في المحافظة وذلك لتوفير فرص عمل للعاطلين وتشغيل الشركات المحلية وذلك لانعاش الاقتصاد المحلي والحركة التجارية في الانبار.

مطالب الأنباريين خلال اجتماع توقيع العقد بحضور ممثلين عن المحافظة قد أزعجت وزير النفط بحيث ترك الاجتماع وخرج من القاعة معلنا تأجيل موعد التوقيع على العقد، وطبعا إلى أجل غير مسمى، حقيقة إن مطالب محافظة الأنبار تلك، ليس فيها ما هو غير مشروع على الإطلاق، فإذا لم تستفد المحافظة من إنتاج الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية، فمن الذي سيستفيد؟ فهل السوريون أولى منهم بهذا الغاز؟ أم الأوربيون الذين سيصلهم الغاز في نهاية المطاف؟ وإذا كانت الشركات غير ملزمة ببناء محطات توليد الكهرباء، فما المانع من تضمين العقد بندا يمنح المحافظة الغاز بدون مقابل أو بسعر رمزي، وما المانع من أن تكون منشأة عزل ومعالجة الغاز في الأراضي العراقية بدلا من سوريا؟ في الحقيقة إن مسألة إقامة محطة العازلات في سوريا وليس العراق أمر غاية بالغرابة، حيث يعتبر وجود المحطة في سوريا أولا إخلال بمفهوم السيادة الوطنية، وثانيا تعقيدات في الجوانب الفنية والعملياتية لإنتاج الغاز ومعالجته، كون عمليات تشغيل الآبار الغازية مرتبطا إرتباطا وثيقا بعمليات المعالجة في محطات عزل الغاز، وان وجود الآبار في بلد ومحطات العزل في بلد آخر أمر لا يمكن القبول به، ولا يوجد ما يبرره، كما ولا توجد له سابقة أيضا، إلا إذا كان ذلك يمثل استجابة إلى شرط سوري مقابل منع تسلل الإرهابيين، إذا لم تكن هناك شروط سورية، فما القصد إذاً؟ وكيف تقبل الحكومة بأمر كهذا؟

أما إذا كان السبب عدم قدرة العراق على حماية المحطة من الناحية الأمنية فإن حماية الآبار أصعب بما لا يقاس من حماية محطات العزل والمعالجة، فكيف سيستطيع العراق حماية مئات الآبار منتشرة على مساحة كبيرة قد تصل إلى ٢٠٠٠ كيلو متر مربع ولا تستطيع حماية محطة لاتزيد مساحتها على كيلو متر مربع واحد؟ أضف إلى ذلك إن خطورة العمليات الحقلية على الآبار تعتبر أعلى بكثير من خطورة العمل في محطات المعالجة والعزل، ومن البديهي إن وجود علاقة من هذا النوع بين بلدان شرق أوسطية يعتبر نوعا من التداخل بالسيادة بين بلدين، ومن هو الأقوى أو الأكثر تأثيرا، ستكون له الغلبة في نهاية المطاف عند حدوث نزاع ما، ولا ظن أن العراق هو الأقوى في الواقع الحالي.

أما إذا كان السبب فنيا كما تدعي الوزارة وهو وجود محطات لعزل الغاز جاهزة في سوريا فيها طاقات عزل إضافية، حيث بهذه الطريقة يمكن انتاج الآبار خلال فترة بناء المحطة في العراق، وفي هذه الحالة تبقى التحفضات التي تطرقنا لها قائمة، حيث لا يمكن القيام بالعمليات الحقلية بشكل سليم ولا آمن، هذا فضلا عن تعقيدات القياس وحسابات المتكاشف المستخرج من الغاز، مع ذلك لا يوجد شيء يمنع الشركة من إرسال كميات الغاز المطلوبة لإنتاج الكهرباء في محافظة الأنبار بأي حال، حيث يمكن للشركة بناء خط ناقل للغاز يمكن استخدامه لاحقا بالإتجاه المعاكس بعد اكتمال محطة العزل والمعالجة التي سيعمل بها أبناء المنطقة، وكلف هذه الخطوط يمكن اعتبارها جزءا من مشروع التطوير بحيث تسترجع من عائدات الغاز ولم تكلف أي طرف من الأطراف لا الوزارة ولا الشركات المطورة ولا الأنباريين.

يجب على العراق التمسك بمسألة إقامة منشأته بالكامل على أرضه، لكن الخط الناقل للغاز بعد معالجته يمكن أن يمر من خلال سوريا ويمكنها شراء ما تحتاج اليه من هذا الغاز وتقيم هي منشأتها على أراضيها كما تشاء.

إن طلب الأنباريين أن يكون العاملون في المشروع من الأنباريين يعتبر حقا مشروعا لهم، ولا ندري ما الذي أزعج الوزير من هذا الطلب؟!

حقيقة إن محافظة الأنبار كانت ومازالت متهمة بنظر البعض بأنها تحاول عرقلة توقيع عقد عكاز مع الشركتين الكورية والكازاخية لصالح إتفاقات كانت قد أجرتها مع شركة إماراتية، وهي تحديدا شركة الهلال الإماراتية العراقية المشتركة، لكن بأي حال من الأحوال لا تستطيع هذه الشركة إبرام عقد مع وزارة النفط كونها اصلا مدرجة في القائمة السوداء للوزارة، ما لم يتم رفع اسمها من هذه القائمة، وبعد أن يتم هذا الأمر، ما المانع من منح هذه الشركة عقودا في العراق لتطوير صناعة استخراجية أو لتصنيع الغاز، حيث سبق وأن قدمت هذه الشركة، أو شقيقتها شركة دانا غاز، مقترحا لإنشاء مجمع لتصنيع

الاقتصادي | العدد (2091) السنة الثامنة - الثلاثاء (5) نيسان 2011

الغاز المصاحب في محافظة البصرة، يعتمد على استغلال الغاز المصاحب الذي يحرق، وقبل أن تتقدم شركة شيل للتفاوض عليه، لكن الوزارة رفضته كون الشركة كانت قد وقعت عقدا لتطوير حقل في كوردستان على أساس المشاركة بالإنتاج، ومازال قرار الوزارة قائما بإدراج جميع الشركات التي وقعت هذه العقود في القائمة السوداء، وبقي شرط الوزارة الأساسي لقبول عقود كردستان هو تعديلها لتكون عقود خدمة على غرار عقود جولات التراخيص الثلاثة.

إن موقف الوزارة بهذا الشأن سليم، لكن أمر تعديل العقود سهلا للغاية لولا عناد حكومة كردستان وإصرارها على سرية مضامين عقودها حتى على الحكومة الفدرالية، ولا ندري ما السبب وراء سريتها، عموما إبقائها سرية يعني أن فيها ما هو مخيف، وهذا ليس هاجسا لي وحسب، بل لجميع المهتمين بشؤون النفط والغاز.

في حوار خاص مع رئيس شركة الهلال الإماراتية العراقية السيد حميد جعفر ونجله حول هذه العقد همس لي الإبن إن نسبة الشركة من الإنتاج لا تزيد على ثلاثة بالمائة، ولو صح هذا الكلام، فإن النسبة معقولة ويمكن تعديلها لتكون أجرا مقابل الإنتاج وكذا باقي الشروط العقدية، ذلك لأن هناك أصلا تقاربا بين النماذج الاقتصادية لعقود المشاركة بالإنتاج وعقود الخدمة طويلة الأمد التي أعتمدتها الوزارة على أنها عقودا معيارية لتطوير حقول النفط والغاز العراقية، بكلمة أخرى، إن مسألة تعديل عقود كردستان وإعلانها مسألة وقت ولابد لها أن تحسم في نهاية المطاف، وهناك في الأفق ما يشير إلى هذه النهاية.

في حقيقة الأمر إن أي تطوير للحقول العراقية الغازية أو النفطية متضمنا تصنيع المنتج يكون أفضل بكثير من إقتصار التصنيع على الاستخراج فقط كما هو الحال في عقود جولات التراخيص التي قامت بها الوزارة، وكنا قد طالبنا بربط الصناعة الاستخراجية بتصنيع النفط والغاز من اليوم الأول لكن الوزارة وجدت إن عملية استدراج الشركات تكون اسهل فيما لو اقتصر الأمر على الاستخراج فقط، وأعتقد إن الوزارة تكون بمنتهى السعادة فيما لو تقدمت أي شركة تعمل في صناعة الداون ستريم، أي تصنيع النفط أو الغاز، ولا تمانع من تقديم اللقيم لهذه الصناعة بأسعار مخفظة بالنسبة للنفط، وأسعارا رمزية بالنسبة للغاز.

من هنا استطيع القول إن إتفاقات مجلس محافظة الأنبار مع الشركات التي ترغب بتصنيع الغاز بحاجة إلى وقت فقط لتكون حقيقة على أرض الواقع، وكل ما تحتاج اليه هو انهاء الخلاف بين حكومة المركز وحكومة كردستان بشأن العقود، والتزام الوزارة بمبدأ إبقاء أسعار الغاز في الداخل رمزية، وأن لا تصر على أن تكون بمستوى الأسعار العالمية للغاز كما هو الحال في السعودية أو أمريكا، وهذا ما سأتي عليه بشيء من التفصيل في السياق.

في الواقع كان هناك نوع من الخلط عند الأنباريين بين عمليات إنتاج الغاز وعمليات تصنيعه، وهو الأمر الذي جعل من تصريحات وشروط مسؤولي المحافظة تبدو وكأنها شروطا تعجيزية، لكن وبعد أن تفهمت المحافظة الموضوع، عادت لتعلن موافقتها على العقد لكن بتلك الشروط البسيطة آنفة الذكر، وعليها الآن أن تفكر بتصنيع بعضا من الغاز المنتج في أراضيها بعد أن تستطيع استدراج شركات لإقامة صناعات بتروكيماوية فيها، وهذا حق طبيعي لها ويتم وفق قانون الاستثمار العام في البلد وليس وفق قانون النفط والغاز، وعلى الوزارة أن تأخذ هذا الأمر ببالغ الأهمية، لأنه أولا يعتبر حقا لأهالي الأنبار، وثانيا يعتبر فتحا لصناعة واعدة في العراق تعتمد على الغاز كلقيم لها، وهو ما يقتضي تعديل بنود العقد بحيث تستطيع هذه الصناعات أخذ حاجتها من الغاز بسعر رومزي على غرار ما يجري في السعودية.

لقد أصبح معروفا للقاصي والداني أن أمريكا تستأثر بفائض كبير بإنتاج الغاز، بحيث أصبح لديها طاقة إنتاجية فائضة قد تستمر لمدة عشر سنوات، وربما أكثر من هذه المدة بسبب تكثيف الجهود على إنتاج الغاز من الصخور السجيلية هناك، حيث معظم عمليات الحفر بداخل أمريكا الآن تجري في تلك الصخور الغنية بالغاز، بحيث أصبح الغاز المنتج منها يدعى بالغاز السجيلي(شيل غاز).

في الحقيقة إن هذه الصخور الحاوية على الغاز كانت مكتشفة منذ زمن بعيد، لكن إنتاج الغاز منها كان يعتبر غير مجد من الناحية الاقتصادية، لكن وبعد أن تطورت تكنولوجيا الحفر الأفقي بشكل كبير، أصبح من الممكن حفر أكثر من حفرة افقية في تلك الصخور في البئر الواحدة، أي كما لو أن البئر الواحدة تحتوي على عدة آبار أفقية، وبهذه الطريقة أصبح إنتاج الغاز منها مجديا من الناحية الاقتصادية.

لكن أمريكا لم تعمل على تصديره وهي الدولة التي تحاول فرض سياسة اقتصاد السوق على العالم، ذلك لأنها وجدت أن غازها المنخفض السعر في السوق الأمريكي يعطي ميزة لصناعتها، وتصديره قد يساهم في رفع سعر الغاز، ما يجعل المستهلك الأميركي يتحمل ارتفاع السعر ويحرم أبناءها من فرص عمل كثيرة هي بأمس الحاجة لها. حيث نجد أن سعر الغاز هناك أقل من أربعة دولارات لمليون وحدة حرارية، وهذا يعني أن السعر المقابل له من النفط بحدود٢٠ دولارا للبرميل، في حين أن سعره الغاز في اوربا بحدود ٨ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، أي أكثر من ضعف سعره في أمريكا.

وهكذا نرى أن العراق قد أصبح ملكيا أكثر من الملك، ويريد بيع الغاز في السوق العراقية بأسعار الغاز في أوربا وأسيا، في حين أن البلد بأمس الحاجة إلى تطوير صناعاته خصوصا تلك التي تعتمد على الغاز تحديدا، وهذا ما ستقدم عليه في عقدها مع شركة شيل لاستغلال الغاز المصاحب في الجنوب، سياسة الوزارة هذه تعني التفرط بفرصة ذهبية لصالح اقتصاد السوق وحرمان الشعب العراقي من فرص عمل كثيرة وكهرباء رخيصة وصناعة بتروكيماوية واعدة، ولا أعتقد أن العراق سيستفاد من الأسعار العالية للغاز قدر استفادته من تلك الفوائد التي تحدثنا عنها في بلد مازال فيه٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وإن نسبة العاطلين عن العمل فيه تزيد على ال٦٠٪ فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار البطالة المقنعة التي تشل ساحات العمل العراقي بالكامل.

لقد أصبحت سوق الغاز العالمية هي الأخرى تقترب من الخروج عن حالة الاستقرار النسبية خلال أربع إلى خمس سنوات كما هو الحال في سوق النفط، أي إن فائض الإنتاج الغازي عالميا يقترب من النفاد، وهذا ما صرح به المدير العام لشركة توتال الفرنسية لقسم الغاز والطاقة البديلة فليب بواسو يوم الثامن من آذار٢٠١١، بحيث يصبح المعروض منه يعادل الطلب عليه بعد٤ سنوات تقريبا، وهذا يعني أن أسعار الغاز ستحلق هي الأخرى نحو الغلاء أن ذاك.

كما هو معروف أن العراق يستحوذ على احتياطي محتمل كبير جدا وفق دراسة لفريق عراقي سوفيتي مشترك جرت أواخر السبعينات من القرن الماضي، وكل ما نحتاج اليه هو عمليات استكشاف واسعة ومكثفة، فمازال هناك ثلث مساحات العراق لم يجر بها أي مسح جيوفيزيائي، وهي تلك المساحات على طول الحدود السعودية العراقية وبعمق ١٥٠كيلومتر في الأراضي العراقية، والتي يعتقد أنها غنية جدا بالغاز تحديدا، هذا بالإضافة إلى تلك الطبقات السحيقة تحت الحقول النفطية الحالية، حيث لم تجر لها أية عمليات تقييم حقيقي لما تحتويه من الغاز الطبيعي.

لكن مع الأسف الشديد، كل ما تمخضت عنه وزارة النفط هو جولة التراخيص الرابعة التي أعلن عنها لمسح مساحات محددة من تلك المناطق الصحراوية من الهضبة الغربية في عقود قيل أنها تعطي الأولوية في التطوير للشركات التي تستطيع العثور على الغاز في تلك المناطق، وهذا العرض بحد ذاته امر غير مشروع ويعني أننا سنبتعد كثيرا عن المنافسة الحرة لتطوير الحقول كما حدث في جولات التراخيص الأولى وحتى الثالثة، والأمر الثاني غير المقبول هو عدم إعلان الوزارة عن الإنموذج الاقتصادي للعقد الذي سيعتمد في الجولة الرابعة، أي مرة أخرى سياسة التعتيم التي انتهجتها الوزارة تكشف عن وجهها الحقيقي رغم تشدق الوزارة بالشفافية.

إن الغاز سيكون له شأن مكافئ تماما للنفط على المستوى العالمي قريبا جدا، أي خلال أربع إلى خمس سنوات كما أسلفنا، كما ويجب أن لاننسى أن أرض العراق قد تخفي كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في المناطق غير المستكشفة، وكذلك الطبقات الأرضية العميقة تحت أي حقل من الحقول المكتشفة حاليا، فإنها من المحتمل جدا أن تكون متخمة بكميات كبيرة من الغاز، وهو ما يحتاج إلى جهود استكشافية كبيرة، وأن لا نكتفي بالبحث عنه في مناطق محدودة من الصحراء الغربية فقط كما فعلنا بجولة التراخيص الرابعة.

لذا يجب أن يكون لدى الوزارة خطة ستراتيجية خاصة بالغاز بمعزل عن تلك المتعلقة بالنفط، تغطي عمليات الاستكشاف والتطوير والتصنيع والتصدير.

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك جوانب أخرى تتعلق بهذا الملف، سوف نحاول مناقشتها في الموضوع القادم الذي خصصناه للحديث عن البنى التحتية للصناعة النفطية.

يتبع في الحلقة القادمة.....

*مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الإصلاح والديمقراطية جنبا إلى جنب

ترجمة / فريد الحبوب

لقد أبرزت الأزمة المالية العالمية حاجة البلدان إلى إجراء إصلاحات هيكلية لزيادة الدخل وجعل اقتصاداتها أكثر استقرارا. عن طريق إزالة العقبات التي تعترض النمو ، والتنفيذ بشكل جدي وصحيح للإصلاحات الهيكلية ، مثل تحرير التجارة والخصخصة وتنظيم احتكار زيادة الناتج المحتمل والاستفادة على المدى الطويل للجميع .

وحتى مع تحقيق مثل هكذا خطوات ، فالإصلاحات الهيكلية غالبا ما تؤثر على مصالح قوية لأصحاب القوى ، وهذا سيشكل عائقا كبيرا ويمكن أن يكون من الصعب تنفيذها. ولماذا هذه القضية؟ بعض الأطر المؤسسية أكثر ملائمة من غيرها للإصلاحات؟ بالتأكيد واحدة من أقدم العقد التي لم يرد عليها حتى الان بجواب هي الأسئلة التي تختص بالاقتصاد والعلوم السياسية وما إذا كانت الحرية السياسية هي عنصرا أساسيا أو عائقا في الإصلاحات الهيكلية. والمشكلة أن هناك حججا نظرية جيدة وأمثلة عديدة لدعم جميع المواقف بشأن هذه المسألة.

الذين آمنوا إن أقل الأنظمة الديمقراطية هي جيدة لتحرير الاقتصاد ويمكن الاستشهاد حول الإصلاحات الهامة التي تضطلع بها شيلي في ظل الدكتاتورية الظاهرية لأوغوستو بين وشيه في عام ١٩٧٠وفي كوريا الجنوبية في ظل الحكم الاستبدادي من بارك تشونغ هيي في عام١٩٦٠. وعلى سبيل المثال كان كثير من البلدان الصناعية في شرق آسيا التي لم تكن ديمقراطية عندما انطلقت بالإصلاح. أحدثت قدرا كبيرا من التنمية في ظل أنظمة غير ديمقراطية. ونظريا، هناك أيضا أسباب قاهرة تدفع الأنظمة الاستبدادية لتأييد الإصلاحات الاقتصادية والنمو. ويمكن لنظام ديمقراطي إن يقع بشكل كامل فريسة لجماعات المصالح التي وضعت أهدافها قبل رفاه المجتمع العام. وفي بعض الأحيان ، الرأسمالية الراسخة في مواقفها الريعية هي التي تمثل المعارضة الرئيسة للإصلاحات الاقتصادية. وفي البلد المستقل حديثا ، قد يتخذ شكل حكم نستطيع إن نسميه"الدكتاتورية الخيرة" لتحمي المؤسسات، وتمنع الحكومة من الوقوع أسيرة لجماعات المصالح ، والسماح للدولة على العمل بكفاءة. على وجه الخصوص، فيما تقوم جماعات المصالح باعتراض سبيل تلك الإصلاحات إذا كان هناك عدم يقين بشأن توزيع المنافع. ولا يمكن للديمقراطية أن تؤدي أيضا إلى الإفراط في الاستهلاك الخاص والعام وعدم كفاية الاستثمارات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية يمكن أن تزيد من معدل الادخار المحلي من خلال القمع المالي. كما أن الأجور تكون عادة عالية في ظل الديمقراطية. لقد زاد العديد من البلدان ، بما فيها دول الاتحاد السوفيتي السابق والكثير من البلدان في شرق آسيا المدخرات، وحققوا في نهاية المطاف النمو الاقتصادي المرتفع ، وذلك بفضل نظام سياسي قمعي ويصاحب نظام مالي عالي التنظيم.

هل هذه الأمثلة التاريخية والحجج النظرية تجعل القضية مقنعة اتجاه دور الديمقراطية في الإصلاح الاقتصادي؟ فالحجج النظرية القوية والأدلة التجريبية تدعم بشكل قوي الرأي القائل بأن الديمقراطية غالبا ما ترافق الإصلاحات الاقتصادية. هذه هي بعض من الحجج النظرية :

يمكن تفضيلات الدكتاتوريين تتغير بمرور الوقت. لأن تفضيل تلك التغييرات تكون مقيدة بموجب القانون ، كما يمكن أنه لا يلتزم الطغاة بمصداقية الإصلاحات (ماجوا ير وأولسون ، ١٩٩٦).

• الحكام المستبدين تميل إلى إن تكون المفترسة، وتسعى لتعطيل النشاط الاقتصادي، وبذل جهود الإصلاح لا معنى له لان المنافع تسرق مع أو بدون تلك الإصلاحات.

• الأنظمة الاستبدادية التي لها مصلحة في تأجيل الإصلاحات والحد من الأنشطة المولدة للتغيير في سبيل النفع العام. أما بالنسبة للحكومات الديمقراطية ، فبالعكس ، عادة ما تكون أكثر حساسية لمصالح الجمهور وأكثر استعدادا لتنفيذ الإصلاحات التي تكسر الاحتكارات لصالح المصلحة العامة.

• حقوق الملكية المضمونة ، على النحو الذي تكفله الديمقراطية ، هي مفتاح التنمية الاقتصادية.

وهناك أيضا الكثير من الأدلة التجريبية أن الإصلاح والديمقراطية تسيران جنبا إلى جنب. العلاقة بين الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية قوية جدا على حد سواء عبر الزمان والبلدان. الإصلاحات على مر الزمن في عدة مجالات موجودة ولها أثر بالعلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والإصلاح وعلى سبيل المثال المالي المحلي حساب رأس المال ، وأسواق المنتج (الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية)،والزراعة،والتجارة ، والمعاملات في الحساب الجاري كلها ارتفعت وانتعشت في ظل النظم الديمقراطية. فمع الديمقراطية عادة ما تكون عملية تحرير واستمالة نحو السوق.

البلدان التي هي أكثر ديمقراطية هي أيضا أكثر إصلاحاً، ولكن الارتباط لا يشير إلى أن الديمقراطية هي بالضرورة سبب للإصلاح الاقتصادي. ويمكن أن تكون العلاقة على العكس من ذلك، أو يمكن أن يكون الدافع وراء كل من الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية الذي تشكل العامل الثالث المشترك. هو بلا إجابة إلى حد كبير مسألة تأثير الديمقراطية على الإصلاح الاقتصادي

كيف يمكننا الاعتقاد بنتيجة مفادها أن الديمقراطية هي جيدة للإصلاح مع ملاحظة جونكر أن الناخبين يميلون إلى معاقبة السياسيين الذين ينفذون الإصلاحات؟ وتبين أن الأدلة لا تدعم مخاوف مجموعة من الباحثين أمثال جونكر أو بطي، وتيرني، وفان دن نورد فقد قدم تقرير في عام ٢٠٠٨برهن أن السياسيين الذين ينفذون الإصلاحات لا يفقدوا الانتخابات اللاحقة، وبخاصة في البلدان التي لديها مستوى عال من التنمية المالية. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للعواقب السياسية من تخفيضات العجز في الميزانية الكبيرة.

خلاصة القول هي إن الديمقراطية جيدة لإجراء إصلاحات هيكلية، ولكن العكس ليس صحيحا. فالتحرر الاقتصادي الذي أدخلته الأنظمة الاستبدادية لا يسبب الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية فاعلة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي أساس لخوف السياسيين أن الناخبين سيعاقبون صناع القرار الذين ينفذون الإصلاحات في القطاع المالي أو تخفيض العجز المالي.

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

الضرائب تربك بريطانيا وشركات نفط بحر الشمال

ترجمة /المدى الاقتصادي

قال مارك هانفن مدير إدارة الطاقة سنتريكا "مع أكثر من نسبة خمسين بالمئة من الغاز في بريطانيا تستورد الآن، بات من المهم جدا بالنسبة لأمن الطاقة لدينا هو الحفاظ على الاستثمار للتأكد أننا سنستخرج كافة المواد الهيدروكربونية غير المستغلة قدر المستطاع وبجهد مكثف كي نحقق التوازن في انتاج واستيراد الغاز. ولعل هذه الزيادة في الضرائب يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاستثمار في المستقبل في بحر الشمال."

وحذرت الصناعة النفطية من إن انتزاع عشرة ملايين جنيه إسترليني كضريبة على منتجي نفط بحر الشمال سيؤدي إلى فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في هذا الحقل. وادعى محللون يوم الأربعاء إن أثنين مليون جنيه إسترليني في السنة كضريبة تنتزع من الشركات سيكون له تأثير سلبي على المعنويات عموما على شركات نفط بحر الشمال. وكان هناك اتفاق بين الشركات على النضال من أجل بيع ملايين الجنيهات من الأصول فيما ستعاني الاستثمارات الرأسمالية الجديدة في التنقيب. وذكر المحلل أنطوني لوبو" ستؤدي هذه الزيادة في الضريبة إلى تثبيط همة الشركات في الاستكشاف وسيتم وضع العراقيل في قيمة الأصول لأغلب أولئك الذين يدرسون التخصصات ببيع مصالح بحر الشمال وهذا قد يؤدي إلى وقف العديد من عمليات البيع.

وقال مايك تولن المدير الاقتصادي لهيئة التجارة في النفط والغاز في المملكة المتحدة، سوف تضيع فرص العمل والإنتاج في وقت النشاط في هذه الصناعة الذي بدء بالتباطئ بالفعل. ووفقا لفيتش، أكبر الشركات المنتجة، بما في ذلك شركة بريتيش بتروليوم، مجموعة بي جي، وشركة شل وشيفرون، من المرجح أن تشهد ضرائب أعلى من مئة وعشرين مليونا إسترلينيا إلى مئتين وخمسين مليونا إسترلينيا سنويا نتيجة لزيادة صدمة المستشار في معدل الضريبة على الأرباح. وقال السيد تولن لبي بي سي : "ما نراه هو تعثر سمعة المملكة المتحدة باعتبارها لاعبا عالميا في صناعة النفط والغاز بسبب العديد من الشركات من الخارج التي تبحث في ما إذا كان يمكن الاستثمار في المملكة المتحدة ، لمساعدتنا في الحصول على النفط واحتياطيات الغاز الجديدة من مياهنا. وما نراه أيضاً هو تلك الصورة مرة أخرى بعد التي تحطمت بسبب تغيير الضرائب وارتفاعها. "

وأضاف: "سنرى ذهاب وفقدان الوظائف وسنشهد فقدان التكنولوجيا أيضاً، وسوف نرى مما لا شك فيه أمتنا الأقل حظا عندما يتعلق الأمر بأمن الطاقة في السنوات المقبلة.

كما ذكر تولن في وقت سابق من هذا الأسبوع "كصناعة، وفي هذه اللحظة الحرجة بالخصوص نحن مسؤولون عن توظيف ما يقرب من نصف مليون شخص في أنحاء المملكة المتحدة، وسيكون هناك عشرات الآلاف من أولئك الذين لن يكون بالإمكان حصولهم الآن على وظائف ولا حتى في المستقبل بسبب هذه الإجراءات الجديدة التي تضرب استثمار النفط بقوة وتضعفه في المملكة المتحدة."

وكان الإعلان عن هذه الخطوة صدمة من قبل جورج أوزبورن في ميزانيته الثانية لدفع ثمن ١,٩ مليون جنيه إسترليني من أجل "استقرار وقود عادل"، والتي من شأنها أن تخفض رسوم الوقود بنسبة واحد للتر الواحد، بدلا من الزيادة المقررة في إطار العمل خمسة بالمئة للوقود المتصاعد. لكنه حذر شركات النفط هذه الخطوة سوف تؤدي إلى إنتاج النفط المحلي بنسبة أقل، مع مزيد من الاعتماد على واردات الشرق الأوسط.

وقالت وزارة الخزانة البريطانية أنها لا تتوقع من تغيير الضريبة أن يكون لها "تأثير كبير" على الإنتاج أو الوظائف. وأضاف المتحدث باسم وزارة الخزانة : "من المتوقع أن تظل مرتفعة الأرباح بسبب أسعار النفط وحتى مع هذا التغيير في الضريبة"، وبلغ متوسط توقعات الأرباح بعد الضريبة للبرميل الواحد ليكون أعلى في السنوات الخمس المقبلة من الخمسة الماضية."

الاقتصادي | العدد (2091)السنة الثامنة -الثلاثاء (5) نيسان 2011

المرصد الاقتصادي

مهنة التجليد تراث يصارع حداثة التطورات في طباعة الكتب

بغداد / علي الكاتب

كثير من المهن التقليدية تصارع من اجل البقاء لتكون مع بعضها نسيجا حضاريا يحكي عراقة واصالة الشعب العراقي الذي يعد من اوائل الشعوب الذي عرف مهن الزراعة والصناعة والتجارة بين الشعوب في العالم على مدى التاريخ ،من خلال الاستفادة من الموقع العراقي التجاري المتميز الرابط بين الشرق والغرب .

ومنهة تجليد الكتب لاتزال من تلك المهن التي تقاوم من اجل البقاء وذلك لايعني انها تقف بوجه الحداثة والتطور الصناعي ومتغيراته ،مادام ان هناك تنوعا كبيرا في الاذواق والطلبات التي لاتبور معه السلع المختلفة .

وقال ابو احمد احد اقدم مجلدي الكتب في شارعي الرشيد والمتنبي ان المهنة تناقص حرفيوها في السنوات المنصرمة لصالح اصحاب المطابع الحديثة والتجليد العصري المتطور الذي يستخدم اشكالا والوانا لم نالفها من قبل ، وبعيدا عن الاشادة بالمنتج الجديد الا انه ليس من المفروض ان يحل محل صناعة التجليد التقليدي الذي تناقصت اعداد من يطالب به الى عدد محدود من الناس في هذه الايام .

واضاف انه ومع مرور اكثر من اربعين سنة على عمله بهذه المهنة لايزال متمسكا بها برغم كونها اصبحت جزءاً من الماضي ينظر اليه الناس من باب التراث والارث الغابر لاغير ، وانا باقٍ في محلي بحثا عن امل في قدوم احد زبائني الي لتصليح كتاب قديم او تجليد الكتب المدرسية لابنائه ،بعد ان انصرف المواطنون نحو ما يبهر اعينهم من الالوان الزاهية والطبقات الكارتونية الجديدة التي لم يألوفها من قبل .

وتابع ابو احمد قائلا: ان ما شدني الى هذه المهنة في لحظة ممارستي لها في بدايات حكايتي معها كانت للرشاقة التي تضيفها للكتاب بعد تجليده بعد جهد فني متميز وتركيز عالٍ في تنظيمه واظهاره بجمالية والوان تستحق الكتابة بها لتعطيه قيمة اضافية ،والكتاب يستحق هذا العناء لانه يبقى خير جليس في هذا الزمان وكل زمان .

فيما قال وصفي جواد مطبعي في شارع الرشيد كما تعرف عندما كنا طلاب صغارا في الابتدائية كان يطلب منا معلمونا ان نجلد كتبنا للمحافظة عليها من التمزيق والتلف نتيجة استخدامها المستمر، وحتى هذه الايام تحث الكثير من ادارات المدارس والمعاهد والجامعات طلبتها على التجليد والمحاسبة لمن لايقوم بذلك كون الكتاب ذاته سيعطى في العام المقبل لزميل او زميلة ، وهو الامر ينعش مهنتنا على مدار السنة من العمل،بالرغم من ان البعض من طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية يستخدم التجليد البيتي و اقصد به الورق من (الهدايا) والنايلون فقط مما يعرض الكتاب الى الاستهلاك السريع خلال العام الدراسي الواحد .

واضاف كثيرا من اصحاب مكاتب التجليد لديهم اختام يحتفظ بها المجلدون وهي قطعاً مختلفة من ختم الى اخر،والمقصود بها العلامة التي تسجل تاريخياً في بداية الكتاب او السجل على الورقة الاولى او الاخيرة منه وتسمى (البطانة) والغاية منها اسلوب من اساليب الدعاية والاعلان المجاني لصاحب مكتب التجليد كأن تكون اسما وعنوانا معاً في ذات الوقت .

واشار الى ان عملية طباعة الكتاب تبدأ باعمال التدقيق والترقيم ثم التصحيف والتجليد، حيث ان عملية التصحيف هي عبارة عن طي الورق بعد أن يأتي من الطباعة مسطحا اي بعبارة اخرى مفروشا وغير منتظم ،ومن ثم عملية الترقيم لترقيم الكتاب على وفق اعداد الورق او المادة المطبوعة وهي أولى المهام في التصحيف والذي يمر بعدة مراحل وهي عملية التكسير اي جمع الورق وتحديد المسافة لكل قطعة منها والتفليس وهي عبارة عن عملية فرز الارقام على عدد الكتاب او السجل المراد تجليده بعملية فنية وسريعة تسمى ضرب الابهام مع العدّ ،وعلى سبيل المثال سحب كل مئة ورقة تحمل العدد ذاته وعزلها وهكذا حتى يتم التعرف المسبق على عدد الكتاب، ومن ثم عملية التجميع والمقصود بها تجميع عدد صفحات الكتاب مثلاً من الرقم (١. ٥٠) (أكثر أو أقل) على حده حسب طبيعة عدد الكتاب المراد تجليده ومثله العدد من ٥١ . ١٠٠ او من ١٠٠. ١٥٠ وهكذا، وعملية الرزم هو عملية تجهيز الكتاب لغرض ارساله الى المجلد وذلك بربطه بقطعة بلاستك او الشد بخيوط سميكة ومتينة لضمان عدم تفكك الكتاب مع الاستعمال.

اقتصاديات

ذعر مصرفي

■ عباس الغالبي

كنا في مقالات سابقة أشرنا بشكل جلي الى أزمة الثقة اللافتة للنظر بين الجمهور وكثير من المصارف الخاصة ، التي أخذت بالانحسار والذوبان خلال العامين الماضيين شيئاً فشيئاً ، بعد الأداء المصرفي المتصاعد لبعض المصارف التي عملت من خلال إجراءات معينة على تقليل الهوة بينها وبين الجمهور ، فأشارت تقاريرها الفصلية والسنوية الى جملة من المعطيات التي تؤكد تصاعد الخط البياني على مستوى حيثيات العمل المصرفي كافة .

إلا ان هذه المؤشرات سرعان ما تراجعت في بعض المصارف وخلقت استفهامات عدة ، واستدعت في حقيقة الامر مراجعة تقييمية لكثير من المصارف الخاصة .

وسأقف اليوم عند جزئية تبدو انها بسيطة وشرط من شروط الإقراض المصرفي ، إلا انها تعد اسهامة كبيرة في تعزيز أزمة الثقة الموجودة حالياً بين المستهلكين والمصارف الخاصة ، وقد لا يروق للمصارف كافة هذا الحديث ، ولكن هل ان الشمس تحجب بغربال ، وبماذا يفسرون هيمنة النشاط المصرفي الحكومي بنسبة تفوق حاجز الـ ٩٠٪ ، في ظل هذا التوجس والتردد والخوف ، بل الذعر إن جاز لي التعبير أن أطلق عليه لبعض المصارف ، والا بماذا نفسر ان يلجأ مصرف الخليج التجاري الى المطالبة كأحد الشروط النهائية لمنح القروض الاسكانية بصك من مصرف آخر في ظل إتمام عملية الرهن العقاري ووجود كفيل ضامن يعمل في مؤسسة حكومية ، ألا يراها المصرف مفارقة وذعرا من الجمهور ، وهنا يبرز السؤال الأهم ، كيف يمكن تبديد المخاوف وقلة الثقة التي تعتري المستهلكين ، لا سيما وان مصرف الخليج التجاري يعد من المصارف التي تسعى من خلال معطيات الواقع الى ترصين وتعضيد وإشاعة الوعي المصرفي على أحسن وجه .

> لماذا لم تلجأ المصارف الى اعتماد المعايير التي تعتمدها الكثير من المصارف العربية والأجنبية في تعزيز الثقة بينها وبين الجمهور من خلال أوجه عدة وبشكل ميسر من دون اللجوء الى شروط صعبة ومشددة تحت ذريعة الهاجس الأمني السائد في العراق .

ولماذا لم تلجأ المصارف الى اعتماد المعايير التي تعتمدها الكثير من المصارف العربية والأجنبية في تعزيز الثقة بينها وبين الجمهور من خلال أوجه عدة وبشكل ميسر من دون اللجوء الى شروط صعبة ومشددة تحت ذريعة الهاجس الأمني السائد في العراق .

نحن نرى ان الإجراءات البيروقراطية ما زالت تعشش في صدور الكثير من العاملين في المصارف ويؤثرون بدورهم على المصرفيين المتطلعين الى التطور والتحديث ومواكبة التقانات المصرفية الحديثة في ظل معايير عالمية تحدث بين الحين والآخر وفقاً لمستجدات الضرورة ، وهذه جدلية العمل المصرفي المتطلع الى المساهمة الكبيرة في الاستقرار الاقتصادي والاندماج مع المصرفيات العالمية .

ولكن مهما حاول البعض من تعزيز هذا التزمت ، فإن متطلبات الحياة العصرية والانفتاح الاقتصادي وسرعة تأثير الأفكار والرؤى الاقتصادية ولاسيما التي تخص العمل المصرفي كفيلة بأن تحرج هذه الأفكار التي عفا عليها الدهر في ظل وجود الطاقات والكفاءات العاملة دوماً على تحديث أفكارها وتطلعاتها أولاً بأول ، والاطلاع على مجريات العمل المصرفي والاقتصادي على حد سواء وإسقاطها على التجربة العراقية رغم اعتراض المعترضين وجمود أفكار الكثير السائرين على وفق رؤى قديمة لا تتناسب ومعطيات الواقع الحالي ، حيث سنضطر الى الإشارة اليهم بأسمائهم سعياً لتشذيب القطاع الخاص من الأشخاص الذين أصبحوا عقبة أمام تطور هذا القطاع المعول عليه في امتلاك الريادة في اقتصاد فتي متطلع الى التطور وولوج آليات السوق ليس على طريقة الوصفات الجاهزة ، بل على طريق الاندماج التدريجي المبرمج المراعي للاختلالات الهيكلية والبنيوية فيه .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون